حديث أبي هريرة ﷺ (من شَهِدَ الجنازة حتى يُصَلِّي؛ فله قيراط)

دراسة حديثية موسعة، وإشارات فقهية مختصرة

د. صالح بن راشد بن عبدالله القريري

الأستاذ المشارك في قسم السنة وعلومها، كلية الشريعة، جامعة القصيم

skriery@qu.edu.sa

ملخص البحث:

يدرس هذا البحث حديث أبي هريرة ﷺ، في فضل الصلاة على الجنازة ودفنها، والأجر المترتب على ذلك، بدراسة حديثية موسعة، من خلال التوسع في تخريج طرقه، ودراستها والحكم عليها، وذكر شواهد هذا الحديث ودراستها والحكم عليها، مع إشارة لعدد من المسائل الفقهية المستنبطة من هذا الحديث.

الكلمات المفتاحية: الجنازة، قيراط، صلى، قيراطان، أبو هريرة، حديث.

Hadith of Abu Hurairah: "Whoever attends a funeral until the prayer is completed will receive a qirat"

A comprehensive hadith study and brief jurisprudential references

Dr: Saleh Rashed Alqriry

Associate professor in the Department of Sunnah and its Sciences, College of Sharia, Qassim University

skriery@qu.edu.sa

Abstract:

This study examines the Hadith of Abu Hurairah (RA) regarding the virtue of attending funeral prayers and burial, and the reward associated with it. The research conducts an in-depth Hadith analysis by tracing its chains of narration, studying and evaluating them, and discussing the supporting narrations. Additionally, it touches on several jurisprudential issues derived from this Hadith

Key words: Funeral, Qirat, Prayer, Two Qirats, Abu Hurairah, Hadith.

د. صالح بن راشد بن عبدالله القريري

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، إمام المتقين، وقدوة السالكين، صلى الله عليه، وعلى آله وصحبه، وسلم تسليمًا كثيرًا، أمَّا بعد:

فإنَّ من طرائق أهل الحديث في التصنيف؛ إفراد حديث معين بالتأليف(١)، إما بجمع طرقه، أو الكلام على فقهه ومسائله، وقد أردتُ التشبه بهم، وسلوك طريقهم، في تخريج حديث أبي هريرة ﷺ «**من شَهِدَ الجنازة حتى يُصَلِّي؛ فله قيراط**»، وهذا الحديثُ كما قال الحافظ البزار: «قد روي عن أبي هريرة من وجوه كثيرة»(٢)، فيسر الله لي فدرسته دراسة حديثية موسعة؛ بالتوسع في جمع طرقه، وذكر شواهده، والحكم عليها، وأشرتُ لبعض مسائله الفقهية إشارة مختصرة، إذ المقصود الأول من هذا البحث الدراسة الحديثية، ورغبتُ أن لا يخلو من شيء من فوائده الفقهية، فأشرت إليها على سبيل الإيجاز والاختصار.

أهميّة البحث وأسباب اختياره:

١. تعلّقُ موضوع البحث بفضيلة اتباع الجنائز.

٢. كثرة السؤال عن بعض مسائل هذا الحديث، مثل: متى يحصل القيراط الثاني؟

مشكلة البحث: يحاول هذا البحث الإجابة عن هذه السؤالات:

١. ما تخريج حديث «من شَهِدَ الجنازة حتى يُصَلِّي؛ فله قيراط»؟

٢. ما شواهد هذا الحديث؟

٣. ما الألفاظ الصحيحة لهذا الحديث؟

٤. ما المسائل الفقهية المستفادة من هذا الحديث؟

---

(١) يُنظر في هذا ما كتبه يوسف العتيق في كتابه: التعريف بما أفرد من الأحاديث بالتصنيف.

(٢) يُنظر: المسند (١٥/٣٠٥).

أهداف البحث:

١. دراسة حديث «من شَهِدَ الجنازة حتى يُصَلِّي؛ فله قيراط»، دراسة موسعة، من خلال جمع طرقه، ودراسة أسانيده.

٢. جمع شواهد هذا الحديث ودراستها.

٣. تحرير الألفاظ الصحيحة لهذا الحديث، وبيان الضعيف منها.

٤. ذكر مسائل الحديث، والفوائد المستنبطة منه.

الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسة عُنيت بالدراسة الحديثية الموسعة لهذا الحديث من حيث جمع طرقه، وذكر شواهده، إلا ما ذكر ضمن مصنفات الحافظ ابن حجر العسقلاني، بعنوان: «طرق حديث: من صلى على جنازة فله قيراط»[(٣)]، ولم أقف عليه في عداد المخطوطات، فضلا عن طبعه ونشره، وأما الكلام الفقهي على الحديث فهو متفرق في كتب الفقهاء وشراح الحديث، وليس هو هدف هذا البحث، وإنما هو من مكملاته.

منهج البحث:

سلكتُ في هذا البحث المنهج الاستقرائي التحليلي، من خلال تتبع طرق الحديث وجمعها، وتحرير الصحيح منها من الضعيف، وجمع الشواهد له، وذكر مسائله الفقهية.

إجراءات البحث:

١. أثبتُّ نَصَّ حديث أبي هريرة ﷺ من كتاب الجنائز من صحيح البخاري.

٢. خَرَّجتُ الحديث على المتابعات التامة فالقاصرة جاعلًا إسناد البخاري منطلقًا لترتيبها.

٣. جعلتُ لكل متابعة علامة مستقلة، وهي النجمة (*)، وذكرت بعد انتهاء كل متابعة الصفة المناسبة للرواية (بلفظه، بنحوه) ثم ذكرت فروق الإسناد والمتن -إن وجدت-.

(٣) يُنظر: الجواهر والدرر (٦٧٤/٢).

٤. أخرج الحديث حسب ترتيب الوفيات، وأذكر رقم الحديث فقط، فإن كان المصدر غير مُرقم، ذكرت رقم الجزء والصفحة.

٥. ذكرت شواهد الحديث وقدمت فيها ما كان في الصحيحين أو أحدهما، ثم على حسب أقدمية المصادر، وخرجتها وحكمت على أسانيدها، مراعيًا فيها الاختصار قدر الإمكان.

٦. أترجم للراوي الذي أحتاج لترجمته في الحكم على الحديث، ولا أتوسع في ترجمته، وإنما أقتصر على حكم الحافظ ابن حجر في التقريب-وهو الغالب-، أو الذهبي في الكاشف، إلا إذا كان هناك حاجة للتوسع فإني أتوسع في ترجمته.

٧. وأما ما يتعلق بفقه الحديث، فأشرت لمسائل الحديث المهمة على وجه الاختصار.

خطّة البحث:

اشتمل البحث على مقدمة، ومبحثين، وخاتمة:

المبحث الأول: الدراسة الحديثية، وفيها ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: نَصُّ الحديث، وتخريجه.

المطلب الثاني: دراسة الحديث وتحرير ألفاظه.

المطلب الثالث: شواهد الحديث.

المبحث الثاني: فقه الحديث.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج المستفادة من البحث والتوصيات.

وقد بذلت جهدي في هذا البحث قدر المستطاع، ولا يخلو عمل من زلل، أسأل الله أن ينفع به ويتقبله، والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه تسليمًا كثيرًا.

المبحث الأول

الدراسة الحديثية

المطلب الأول: نَصُّ الحديث، وتخريجه.

قال الإمام البخاري (١٣٢٥): حدثنا عبدالله بن مسلمة، قال: قرأت على ابن أبي ذئب، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبيه، أنه سأل أبا هريرة ﷺ، فقال: سمعت النبي ﷺ.

حدثنا أحمد بن شبيب بن سعيد، قال: حدثني أبي، حدثنا يونس، قال ابن شهاب: وحدثني عبدالرحمن الأعرج، أن أبا هريرة ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: «**من شَهِدَ الجنازة حتى يُصَلِّي؛ فله قيراط، ومن شَهِدَ حتى تُدْفَن؛ كان له قيراطان**»، قيل: وما القيراطان؟ قال: «**مثل الجبلين العظيمين**».

تخريج الحديث:

* أخرجه البزار (٨٤٣٠)، والبغوي في الجعديات (٢٨٤٥)، من طريق عثمان بن عمر،

والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٢٦٠)، من طريق ابن وهب،

كلاهما (عثمان، وابن وهب)، عن **ابن أبي ذئب**، إلا أنَّ ابن وهب أسقط والد سعيد المقبري من الإسناد، وذكرا اتباع الجنازة من أهلها.

* وأخرجه ابن أبي شيبة (١١٧٣٨)، من طريق هشام بن سعد المدني،

والبزار (٨٥٠٥)، وأبو عوانة-كما في إتحاف المهرة (١٨٤٤٠)-، من طريق محمد بن عجلان،

والبزار (٨٤٥٦)، وأبو الفضل الزهري في حديثه (٣٠٤)، والدارقطني في الأفراد-كما في أطرافه (٥١٨١)-، من طريق عبيدالله بن عمر،

وابن المنذر في الأوسط (٢٩٩٦)، من طريق عبدالرحمن بن إسحاق المدني،

والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٢٦٠)، من طريق عبدالله بن عمر العمري، وعياض بن عبدالله الفهري،

والطبراني في الأوسط (٤٣٠٨)، والدارقطني في الأفراد-كما في أطرافه (٥١٣٢)-، والحسين بن يحيى القطان في

حديثه المعروف بجزء هلال الحفار[٤](١٠٦) -ومن طريقه طراد الزينبي في أماليه (٤٨)، ودانيال بن منكلي في مشيخته-تخريج ابن بلبان- (ق١٢ب)، والدمياطي في مصافحات مسلم والنسائي (ص٢٨٥)، وابن عبدالدائم في مشيخته (٥٩)، وابن العطار في مجلس من حديثه (١)-، من طريق عمارة بن غزية،

سبعتهم (هشام، وابن عجلان، وعبيدالله، وعبدالرحمن وعبدالله، وعياض، وعمارة)، عن **سعيد المقبري**، عن أبي هريرة ﷺ، بإسقاط أبيه من الإسناد[٥]، وجعله هشام موقوفًا.

وذكروا-إلا هشام- اتباع الجنازة وتشييعها من أهلها، وقال هشام، وابن عجلان: «حتى يقضى قضاؤها»، وقال عبدالرحمن: «حتى يفرغ منها»، وذكروا -إلا ابن عجلان وعبيدالله- أنَّ القيراط مثل أحد، وقال عمارة: أصغرهما-وفي بعض الروايات-: أعظمهما.

* وأخرجه البيهقي (٦٨٢٦)، من طريق محمد بن علي الصائغ، عن أحمد بن شبيب، به، بنحوه.

* وأخرجه أحمد (٩٢٠٨)، والنسائي (٢٠١٢) وفي الكبرى (٢٣٢٨)، من طريق ابن المبارك،

ومسلم (٩٤٥)، وأبو عوانة-كما في إتحاف المهرة (١٩١٢٤)-، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٢٦١)، وابن حبان (٦٠٠)، والدارقطني في العلل (٣٧٠/٤)، وأبو نعيم في مستخرجه على مسلم (٢١١٥)، والبيهقي (٦٨٢٦)، من طريق ابن وهب،

والبزار (٨٨٢٧)، من طريق عبدالله بن صالح،

ثلاثتهم (ابن المبارك، وابن وهب، وابن صالح)، عن **يونس بن يزيد**، به، بنحوه، واقتصر ابن صالح على القطعة

---

(٤) هلال الحفار مُجرد راوي لجزء الحسين القطان، ولذا قال الذهبي في ترجمة القطان في سير أعلام النبلاء (٣٢٠/١٥): «وجميعُ جزءِ الحفار عنه»، ومثله مثل الغيلاني للغيلانيات، وبيبي الهرثمية لحديث ابن أبي شريح؛ فهما مجرد رواة، فالأصح أن يُنسب الكتاب لصاحب الحديث لا الراوي، والله أعلم.

(٥) قال ابن حجر في هدى الساري (ص٣٥٥): «قال الدارقطني: وأخرج البخاري: حديث ابن أبي ذئب، عن سعيد، عن أبيه، أنه سأل أبا هريرة، فقال سمعت النبي ﷺ يقول: من صلى على الجنازة فله قيراط. الحديث. قال: وقد رواه عبيدالله بن عمر، عن سعيد، عن أبي هريرة، لم يقل عن أبيه. قلت: وهذا نظير الحديث الثالث عشر، لكن رواية عبيدالله بن عمر في هذا غير مشهورة، فرواية ابن أبي ذئب هي المعتمدة، وهي من أفراد الصحيح، وإنما أوردها المصنف مقرونة برواية الأعرج عن أبي هريرة».

الأولى من الحديث، وزاد ابن وهب: قال ابن شهاب: قال سالم بن عبدالله بن عمر: وكان ابن عمر يصلي عليها ثم ينصرف. فلما بلغه حديث أبي هريرة قال: لقد ضيعنا قراريط كثيرة. وقال ابن المبارك-في إحدى الروايات عنه-: «حتى تفرغ».

* وأخرجه عبدالرزاق (٦٤٦٤)، عن معمر بن راشد،

وأبو عوانة-كما في إتحاف المهرة (١٩١٢٤)-، من طريق إسحاق بن راشد،

كلاهما (معمر، وإسحاق)، عن **الزهري**، به، ولفظ معمر: «من صلى على جنازة...، ومن انتظرها حتى توضع في اللحد»، ولم أقف على لفظ إسحاق.

* وأخرجه سفيان بن عيينة في الثاني من حديثه-رواية الطائي-(٢٥/مخطوط)،- ومن طريقه الحميدي (١٠٥١)، وأحمد (٧٣٥٣)، وأبو داود (٣١٦٨)- ومن طريقه أبو عوانة-كما في إتحاف المهرة (١٨١٠٤)-، والحكيم الترمذي في نوادر الأصول (٤٠٩)، والبزار (٨٩٧٢)، وأبو يعلى في مسنده (٦٦٥٩) وفي معجمه (٢٦[٦])، وابن الجارود (٥٧٦)، وأبو عوانة-كما في إتحاف المهرة (١٨١٠٤)-، وابن المنذر في الأوسط (٢٩٩٣)، والنسفي في القند في ذكر أخبار سمرقند (ص٦٨٦)-، وابن عدي في الكامل (١٠٧١٦)، من طريق سُمي، وعلي بن عاصم في حديثه (٢/مخطوط)، ومسلم (٩٤٥)، وأبو عوانة-كما في إتحاف المهرة (١٨١٠٤)-، والطبراني في الأوسط (٧٠٧)، وأبو نعيم في مستخرجه على مسلم (٢١١٧)، وابن النجار في ذيل تاريخ بغداد (٩٨/٣)، من طريق سهيل بن أبي صالح، والترمذي في العلل الكبير (٢٥٦/ترتيبه)، من طريق زياد بن عبدالله البكائي، وعلقه الترمذي في العلل الكبير (٢٥٦/ترتيبه)، عن الثوري، والبزار (٩٠٢٩)، وأبو يعلى (٢٦٢)، من طريق عمار بن محمد ابن أخت الثوري، والبزار (٨٢٦/كشف الأستار)، من طريق حبان بن علي، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٢٦٨)، عن فهد بن سليمان بن يحيى، ومحمد بن علي بن داود، والرافعي في التدوين في أخبار قزوين (٢٥٢/٢)، من طريق محمد بن أيوب بن يحيى، ثلاثتهم (فهد، ومحمد بن علي، ومحمد بن أيوب)، عن محمد بن عبدالله بن نمير، عن محمد بن

(٦) وقع في إسناده: عن سفيان، عن سهيل، عن سمي! فإن لم تكن مقحمة من الناسخ، فإنَّ راويها عن سفيان بن عيينة، وهو محمد بن عباد المكي وهو صدوق يهم، خالف جميع أصحاب سفيان بن عيينة، فالمحفوظ روايتهم. يُنظر: تقريب التهذيب (٥٩٩٣). وقد راجعتُ مخطوطة معجم أبي يعلى (نسخة دار الكتب المصرية)، فإذا الإسناد كما أثبته المحقق بإقحام سهيل.

أبي عبيدة، عن أبيه أبي عبيدة عبدالملك بن معن، والمخلدي في الفوائد المنتخبة (ق٢١٩أ-ب)، من طريق مندل بن علي، ستتهم (زياد، والثوري، وعمار، وحبان، وأبو عبيدة، ومندل)، عن الأعمش، والطبراني في الأوسط (٦١٩١)، من طريق كامل أبي العلاء، والسلفي في المشيخة البغدادية (٢٧٢٤)، من طريق عاصم بن أبي النجود(٧)، خمستهم (سُمي، وسهيل، والأعمش، وكامل، وعاصم)، عن **أبي صالح ذكوان السمان**،

والطيالسي (٢٧٠٤)-ومن طريقه البزار (٩٦٧٠)-، وعبدالرزاق (٦٤٦٦)، وابن سعد في الطبقات الكبير (٣١٣/٢، ٢٣٧/٥)-ومن طريقه في الموضع الأول البلاذري في أنساب الأشراف (٤٤٩/١٠)-، وابن أبي شيبة (١١٧٣٥)، وأحمد (٤٤٥٣، ٩٠١٦)-ومن طريقه في الموضع الأول ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٤٧/٦٧)- ، والطوسي في الأربعين (٣٠)، وأبو عوانة-كما في إتحاف المهرة (٢٠٢٢٦)-، والحاكم (٦٣٢٢)، والبيهقي في المدخل إلى السنن (٤٣١)، من طريق **الوليد بن عبدالرحمن**،

وعبدالرزاق (٦٤٦٤)-ومن طريقه أحمد (٧٧٧٥)، ومسلم (٩٤٥)، والنسائي (٢٠١١) وفي الكبرى (٢٣٢٧)، وأبو عوانة-كما في إتحاف المهرة (١٨٦٢٠)-، والدارقطني في العلل (٣٧٠/٤)، وأبو نعيم في مستخرجه على مسلم (٢١١٦) وفي ذكر أخبار أصبهان (٢٢٧/٢)، والبيهقي في السنن الكبير (٦٨٢٨)، وفي السنن الصغير (١١٣٠)، وابن العديم في بغية الطلب (٤٥٩/٩)-، وابن أبي شيبة (١١٧٣٤)- ومن طريقه مسلم (٩٤٥)، وابن ماجه (١٥٣٩)، وأبو نعيم في مستخرجه على مسلم (٢١١٦)، و البيهقي في معرفة السنن والآثار (٧٧٣٥)-، وأحمد (٧١٨٨)، والبزار (٧٧١٦)، وأبو الفضل الزهري في حديثه (٣٠٤)، والبيهقي (٦٨٢٧)، من طريق عبدالأعلى بن عبدالأعلى، والبخاري في بعض نسخ صحيحه (٨٨/٢/حاشية)، من طريق هشام بن يوسف، وأبو عوانة-كما في إتحاف المهرة (٢٠٠٣١)-، من طريق عبدالرحمن بن الحسن الزجاج، وابن طولون في الأحاديث المائة المشتملة على مئة نسبة إلى الصنائع (٢٦)، من طريق ابن المبارك، خمستهم (عبدالرزاق، وعبدالأعلى، وهشام، والزجاج، وابن المبارك)، عن معمر، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٢٦٥)، من طريق محمد بن أبي حفصة، كلاهما (معمر، وابن أبي حفصة)، عن الزهري، عن **سعيد بن المسيب**،

وعبدالرزاق (٦٤٦٧)-ومن طريقه أحمد (٧٩٦٠)، وأبو عوانة-كما في إتحاف المهرة (٢٠٠٣١)--، وأحمد

(٧) سيأتي لهذه الرواية ذكرٌ ونقدٌ في الشواهد، في حديث ابن مسعود ﷺ.

(٧٩٦٠)، والبخاري في التاريخ الكبير (١٢١/٣)، والدولابي في الكنى والأسماء (١٠٣٠)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٢٧١)، من طريق **نافع بن جبير**،

وعبدالرزاق (٦٤٦٥)، من طريق **مَنْ سمع أبا هريرة**،

وابن أبي شيبة (١١٧٤١)، والبخاري في التاريخ الكبير(١٣٧/٥)، من طريق محمد بن بشر العبدي، وابن أبي شيبة (١١٧٣٨، ١١٧٤١)، عن وكيع، وأحمد (٤٨٦٧)-ومن طريقه الخطيب البغدادي في موضح أوهام الجمع والتفريق (١٤٣/٢)-، والترمذي في العلل الكبير (٢٥٧/ترتيبه)، من طريق يزيد بن هارون، وأحمد (٤٦٥٠)، والطبراني (١٨٠/١٣ح١٣٨٤٤)، والخطيب البغدادي في موضح أوهام الجمع والتفريق (١٤٣/٢)، من طريق يحيى القطان، وأحمد (٦٣٠٥)، عن يعلى بن عبيد، والدولابي في الأسماء والكنى (١٤٢٩)، من طريق عبدالله بن المبارك، وعلقه الدارقطني (٤٠٨/٦)، عن علي بن مسهر، وعبدالله بن نمير، وأبو حمزة السكري، وعبدة بن سليمان، والضياء في المختارة (ق١٦١أ/الظاهرية)، من طريق يحيى بن سعيد الأموي، وابن كثير في مسند الفاروق (٢٠٦)، من طريق محمد بن فضيل، كلهم-الأحد عشر راويًا- (محمد بن بشر، ووكيع، ويزيد، والقطان، ويعلى، وابن المبارك، وعلي، وابن نمير، وأبو حمزة، وعبدة، والأموي ومحمد بن فضيل)، عن إسماعيل بن أبي خالد، وإسحاق بن راهويه (٤٣٤)، وأحمد (٩٩٠٤)، وابن المنذر في الأوسط (٢٩٩٤)، وابن عدي في الكامل (١٣٧٧٠)، من طريق شعبة بن الحجاج، والبخاري في التاريخ الكبير (١٢٢/٣)، من طريق أبي عوانة، وعلقه البخاري في التاريخ الكبير (١٣٧/٥) من طريق عبيدالله بن عمرو، ثلاثتهم (شعبة، وأبو عوانة، وعبيدالله)، عن عبدالملك بن عمير، وابن عدي في الكامل (١٣٧٧٠) من طريق القاسم بن أبي بزة، ثلاثتهم (إسماعيل، وعبدالملك، والقاسم)، عن **سالم البرَّاد**،

وابن أبي شيبة (١١٧٣٩)، والبخاري في التاريخ الكبير (٢٦/٣)-ومن طريقه أبو أحمد الحاكم في الأسامي والكنى (٢٨٥/٤)-، من طريق **جبير أبي صالح**،

وإسحاق بن راهويه (٢٥٠)، والبخاري في التاريخ الكبير (٣٩٢/٨)، وأبو عوانة-كما في إتحاف المهرة (٢٠٨٠٩)-[٨]، من طريق **أبي عياض**،

(٨) عنده وقع "ابن عياض"، وقد بوب عليه ابن حجر، ابن عياض، عن أبي هريرة، وأشار لها في الفتح (١٩٨/٣)-وذكر المصحح أن في المخطوطة ابن عباس!-، فهل هو تصحيف أم راو آخر عن أبي هريرة ﷺ؟ فيوجد من الرواة عنه ثابت بن عياض. ومع ذلك

وأحمد (١٠٣١٩)، والنسائي (٥٠٧٦)، وابن حبان (٦٠٢)، وأبو بكر ابن لال في حديث أبي عمران البزاز (ق٥٥ب)، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (١٦٥٨)، من طريق إسحاق بن يوسف الأزرق، وأحمد (١٠٣١٩)، والنسائي (٢٠١٣)، من طريق محمد بن جعفر-غندر-، وأحمد (٩٥٥١)، من طريق يحيى القطان، والبخاري (٤٧)، وقوام السنة في الترغيب والترهيب (٤٣)، من طريق روح بن عبادة، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (١٦٥٧)، من طريق النضر بن شميل، وأبو نعيم في مستخرجه-كما في فتح الباري (١٠٩/١)-، وقوام السنة في الترغيب والترهيب (٤٣)، من طريق عثمان بن الهيثم، وابن البخاري في مشيخته (٦٧٦)، وابن العطار في مجلس من حديثه (١)، من طريق هوذة بن خليفة. سبعتهم (إسحاق، وغندر، والقطان، وروح، والنضر، وعثمان، وهوذة)، عن عوف الأعرابي، عن **محمد بن سيرين**،

وأحمد (١٠٧٥٨)، والبخاري في التاريخ الكبير (٣٩٩/٣)، والترمذي في العلل الصغير (٢٥٥/٦)، والبزار (٨٨٢٠)، وأبو عوانة-كما في إتحاف المهرة (٢٠٧٥٤)-، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٢٦٦)، وأبو بكر النيسابوري في فوائده (ق١٤٠ب-١٤١أ)، والخلدي في فوائده (٣٩)، وابن دحيم في فوائده (٧٢/مخطوط)، والطبراني في مسند الشاميين (٢٨٤٢)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٨/٥٩)، والمزي في تهذيب الكمال (٢٨٥/٣٤)، من طريق **أبي مزاحم المديني**(٩)،

وأحمد (١٠١٤٢)-ومن طريقه ابن البخاري في مشيخته (٦٧٥)-، ومسلم (٩٤٥)، عن محمد بن حاتم، وأبو عوانة-كما في إتحاف المهرة (١٨٨١٤)-، عن عبدالرحمن بن بشر وعبدالرحمن بن محمد بن منصور، وأبو نعيم في مستخرجه على مسلم (٢١١٨)، من طريق محمد بن أبي بكر، وعمرو بن علي، والبيهقي (٦٨٣٠)، من طريق محمد بن بشار، وبشر بن هلال، وابن البخاري في مشيخته (٦٧٣، ٦٧٤)، من طريق عبيدالله بن عمر القواريري، تسعتهم (أحمد، وابن حاتم، وابن بشر، وعبدالرحمن ابن منصور، وابن أبي بكر، وعمرو، وابن بشار، وبشر، وعبيدالله)، عن يحيى بن سعيد القطان، عن يزيد بن كيسان، وأبو يعلى (٦١٨٨)، ، والطحاوي في شرح مشكل

فهذا الموضع يحتاج تحريرا، ولم أقف عليه إلا عند أبي عوانة، من خلال إتحاف المهرة، فكتاب الجنائز من المستخرج مما لم يُعثر على نسخته الخطية بعد.

(٩) نبه البزار إلى خطأ أحد الرواة بتسميته هذا الراوي بأبي حازم.

الآثار (١٣٦٢)، والطبراني في الصغير (٦٠٩)، من طريق عدي بن ثابت، كلاهما (يزيد، وعدي)، عن **أبي حازم سلمان الأشجعي**،

وأحمد (١٠٠٧٩، ١٠٤٦٨، ١٠٥٣٦)، والترمذي (١٠٤٠)، وابن خزيمة في حديث علي بن حجر عن إسماعيل بن جعفر (١٤٦)، والطوسي في مستخرجه على الترمذي (٩٤٦)، والطبراني في الأوسط (٧٠٧)، وابن شاذان في الجزء الثاني من فوائده (٢١/مخطوط)، وابن الدبيثي في ذيل تاريخ بغداد (٣٩٧/٣)، والذهبي في تاريخ الإسلام (٦٠٠/١٣)، من طريق **أبي سلمة بن عبدالرحمن**،

وأحمد (٨٢٦٥، ١٠٨٧٥)، من طريق **عبدالله بن هرمز**،

والبخاري (١٣٢٣)، ومسلم (٩٤٥)، وأبو بكر الباغندي في حديث شيبان بن فروخ وغيره (ق١٧٦ب)، وأبو عوانة-كما في إتحاف المهرة (٢٠٨٣١)-، وأبو نعيم في مستخرجه على مسلم (٢١١٩)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٤٦/٦٧)، من طريق **نافع مولى ابن عمر**،

والبخاري (٤٧)[١٠]، من طريق عوف الأعرابي، وفي التاريخ الكبير (١٢٢/٣)، من طريق هشام بن حسان، وأبو الطاهر الذهلي في حديثه (١٠١، ١٠٢)، من طريق خالد بن عبدالله الواسطي، وعبدالله بن عيسى الخزاز، كلاهما (خالد، وعبدالله)، عن يونس بن عبيد، ثلاثتهم (عوف، وهشام، ويونس)، عن **الحسن البصري**،

والبخاري في التاريخ الكبير (١٢٢/٣)، من طريق **إسحاق الأعور**،

ومسلم (٩٤٥)، وأبو داود (٣١٦٩)، وابن حبان (٦٠١)، وأبو نعيم في مستخرجه على مسلم (٢١٢٠)، والبيهقي في السنن الكبير (٦٨٢٩) وفي الآداب (٢٧٧)، وأبو نعيم الحداد في جامع الصحيحين (١٠١٨)، والمزي في تهذيب الكمال (٢٢١/٨، ٤٠٧)، من طريق **خباب صاحب المقصورة**،

---

(١٠) رواية البخاري هذا الحديث من طريق الحسن عن أبي هريرة ﷺ، جاءت تبعًا كما سمع، قال ابن الملقن في التوضيح (١٤٦/٣): «وقد أسلفنا أن الحسن لم يسمع من أبي هريرة، فلهذا قرنه البخاري بمحمد لأنه سمع منه، فالاعتماد عليه إذن»، وقال ابن حجر في فتح الباري (١٠٩/١): «وأما الحسن فمختلف في سماعه منه، والأكثر على نفيه وتوهيم من أثبته، وهو مع ذلك كثير الإرسال، فلا تحمل عنعنته على السماع، وإنما أورده المصنف كما سمع، وقد وقع له نظير هذا في ... واعتماده في كل ذلك على محمد بن سيرين، والله أعلم».

ومسلم في التمييز (٩٠)، والبزار (٨٣٨٦)، وأبو يعلى (٦٤٥٣)، وابن حبان في المجروحين (٣٨١/٢)، والذهبي في سير أعلام النبلاء (٩/١١-١٠)، من طريق معدي بن سليمان، وابن الجوزي في المسلسلات (٤٥)، من طريق عبدالعزيز بن مسلم القسملي، كلاهما (معدي، وعبدالعزيز)، عن محمد بن عجلان، عن أبيه **عجلان المدني**،

ومسلم (٩٤٥)، من طريق **رجال**[١١]،

والحكيم الترمذي في نوادر الأصول (٤١٠)، والبزار (٩٦١٤)، والنسائي (٢٠١٤) وفي الكبرى (٢٣٣٠)، وأبو يعلى (٦٦٤٠)، وأبو عوانة-كما في إتحاف المهرة (١٨٩٧٤)-، والطبراني في الأوسط (٢١٣٣)، والسلفي في المشيخة البغدادية (٣٦٨)، من طريق **عامر الشعبي**،

والحكيم الترمذي في نوادر الأصول (٤١١)، من طريق أبي بكر بن شعيب بن الحبحاب، وعلقه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٥٥٩/١٦)، من طريق عبدالوارث بن سعيد، وحماد بن زيد، وعبدالكبير بن شعيب بن الحبحاب، أربعتهم (أبو بكر، وعبدالوارث، وحماد، وعبدالكبير)، عن شعيب بن الحبحاب، فجعله أبو بكر وعبدالكبير، عنه، عن **كثير مولى ابن**[١٢]**الصلت**،

وجعله عبدالوارث[١٣]، عنه، عن **عثمان بن سعيد**،

وجعله حماد، عنه، عن **أبي الليث مولى كثير بن الصلت**،

وأبو عوانة-كما في إتحاف المهرة (٢٠٠٩٦)-، من طريق **هلال بن أبي هلال المدني**،

وأبو بكر النيسابوري في فوائده (٧٨/مخطوط)، من طريق **مكحول**،

والطبراني في الأوسط (٩٠١٠)، من طريق **يعقوب مولى الحرقة**،

---

(١١) يُنظر تعليق الرشيد العطار على هذا الموضع في: غرر الفوائد المجموعة (ص٢١٣).

(١٢) وقع في مطبوعة نوادر الأصول "أبي"؛ ولعلها خطأ، والصواب ما وقع في تاريخ بغداد، وهو موافق لما في شيوخ شعيب بن الحبحاب في تهذيب الكمال (٥١٠/١٢).

(١٣) هذه رواية عبيدالله بن عمر القواريري، عن عبدالوارث، ورواه أبو بكر بن مروان بن الحكم بن يزيد بن عمير الأسيدي البصري، فجعله عن عبدالوارث، عن شعيب، عن أنس ﷺ، وسيأتي تخريجها والكلام عليها، في شواهد الحديث.

كلهم (أبو صالح السمان، والوليد، وابن المسيب، ونافع بن جبير، والذي سمع، وسالم، وجبير، وأبو عياض، وابن سيرين، وأبو مزاحم، وأبو حازم، وأبو سلمة، وابن هرمز، ونافع مولى ابن عمر، والحسن، وإسحاق، وخباب، وعجلان، والرجال، والشعبي، وكثير، وعثمان، وأبو الليث، وهلال، ومكحول، ويعقوب)، عن أبي هريرة ﷺ به، إلا أنَّ أبا صالحًا السمان-فيما رواه عنه الأعمش فيما رواه عنه الثوري-، وسالمًا البراد -فيما رواه عنه عبدالملك بن عمير فيما رواه عنه أبو عوانة-، والحسن البصري-فيما رواه عنه يونس بن عبيد، فيما رواه عنه خالد بن عبدالله- ، وعثمان، وأبو الليث، جعلوه موقوفًا على أبي هريرة.

وجعله أبو صالح-فيما رواه عنه الأعمش، فيما رواه عنه زياد، وحبان، ومندل، وفيما رواه أبو عبيدة، فيما رواه عنه ابنه، فيما رواه ابن نمير، فيما رواه محمد بن أيوب-، وسالم البرَّاد-فيما رواه عنه إسماعيل بن أبي خالد، فيما رواه عنه جُلُّ أصحابه-، عن ابن عمر رضي الله عنهما، مرفوعًا.

وجعله سالم البرَّاد-فيما رواه عنه إسماعيل بن أبي خالد، فيما رواه عنه وكيع-، عن ابن عمر رضي الله عنهما، موقوفًا.

وجعله سالم البرَّاد-فيما رواه عنه إسماعيل بن أبي خالد، فيما رواه عنه محمد بن فضيل-، عن ابن عمر، عن عمر ﷺ، مرفوعًا.

وزاد ابن سيرين في أوله: «إيمانا واحتسابا».

وذكره بلفظ اتباع الجنازة أو المشي أو الخروج معها: ابن سيرين، والمبهم-من سمع-، وأبو مزاحم، وأبو حازم-فيما رواه عنه عدي بن ثابت-، ونافع مولى ابن عمر، وخباب، والشعبي، ومكحول، ويعقوب، وزاد خباب: من بيتها، وجعله الباقون بلفظ: من صلى على جنازة.

وجعله عبدالله بن هرمز بلفظ: «من تبع جنازة فحمل من علوها، وحثا في قبرها، وقعد حتى يؤذن له، آب بقيراطين من الأجر، كل قيراط مثل أحد».

وعجلان بلفظ: «من أتى جنازة في أهلها فله قيراط فإن تبعها فله قيراط فإن صلى عليها فله قيراط فإن انتظر حتى تدفن فله قيراط».

واختلفوا في ترتيب حصول القيراط الثاني، فالأكثر على الفراغ منها باختلاف ألفاظهم: يفرغ من أمرها، شهد دفنها، يقضى قضاؤها، حتى تدفن، يفرغ من دفنها، يقضى دفنها، يوارى في حفرته، يفرغ منها، حتى تغيب، يسوى عليها التراب.

وقال سالم البرَّاد: «ومن شهد جثتها».

وقال سعيد المسيب-فيما رواه عنه الزهري، فيما رواه عنه معمر، فيما رواه عنه عبدالرزاق-: «حتى توضع في اللحد».

وقال محمد بن سيرين-فيما رواه عنه عوف الأعرابي، فيما رواه عنه إسحاق الأزرق-، وأبو حازم-فيما رواه عنه يحيى بن سعيد، فيما رواه عنه أحمد، ومحمد بن حاتم، وابن أبي بكر، ومحمد بن بشار، وبشر-: «حتى توضع في اللحد».

وذكر الأكثر أن أحد القيراطين مثل أحد أو أصغرهما مثل أحد أو أعظمهما، وسعيد بن المسيب جعله مثل رواية المقبري والأعرج.

وذكر الوليد بن عبدالرحمن، وأبو سلمة، ونافع مولى ابن عمر، وخباب، إنكار ابن عمر على أبي هريرة رضي الله عنهما، وتصديق عائشة رضي الله عنها لأبي هريرة ﷺ.

وذكر الوليد بن عبدالرحمن قول أبي هريرة ﷺ: « إنه لم يكن يشغلني غرس الودي ولا صفق بالأسواق، إنما كنت أطلب من رسول الله ﷺ أكلة يطعمنيها، أو كلمة يعلمنيها، فقال له ابن عمر: أنت يا أبا هريرة كنت ألزمنا لرسول الله ﷺ وأعلمنا بحديثه».

المطلب الثاني: دراسة الحديث وتحرير ألفاظه(١٤).

الحديثُ مُخرجٌ في الصحيحين، وقال الترمذي: «حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح، قد روي عنه من غير وجه»(١٥)، واجتباه النسائي، وابن الجارود، وصححه ابن حبان.

وأما جعل الحديث موقوفًا على أبي هريرة ﷺ، فقد روي من عدة طرق، وهي كالتالي:

الأولى: هشام بن سعد المدني، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة ﷺ.

وقد خالفه بقية أصحاب سعيد المقبري فرفعوه، وهشامٌ، صدوق له أوهام(١٦)، فلعله وهم في ذلك أو قَصّر فيه، ويحتمل أن يكون الحمل في ذلك على ابن أبي شيبة، فقد رواه عن وكيع، عن هشام، وذكر معه حديث عبدالله بن مسعود، موقوفًا، فقد يكون حمل رواية أبي هريرة على رواية ابن مسعود، رضي الله عنهما.

الثانية: الثوري، عن الأعمش، عن أبي صالح السمان، عن أبي هريرة ﷺ.

ورواية الثوري هذه لم أقف عليها موصولة، وروي عن الأعمش مرفوعًا رواه عنه عمار ابن أخت الثوري، وأبو عبيدة عبدالملك بن معن، ورفعه سميٌ، وسهيل، عن أبي صالح، ورواية سهيل في صحيح مسلم.

الثالثة: أبو عوانة، عن عبدالملك بن عمير، عن سالم البرّاد، عن أبي هريرة ﷺ.

وقد خالفه شعبة، وعبيدالله بن عمرو، وتوبع عبدالملك على رواية الرفع؛ تابعه القاسم بن أبي بزة.

وقد ذكر البخاري في التاريخ الكبير(١٧)، رواية أبي عوانة معلقة في موضع آخر مرفوعة، فلعلها هي الأقرب، لموافقته فيها الرواة عن عبدالملك، وتكون الرواية الموقوفة غلطا من الناسخ.

الرابعة: خالد بن عبدالله الواسطي، عن يونس بن عبيد، عن الحسن البصري، عن أبي هريرة ﷺ.

---

(١٤) في الدراسة لن أتكلم عن جميع الطرق، فالحديث ثابتٌ في الصحيحين، ولكن سأحرر من ألفاظه ما يحتاج إلى تحرير، أو التنبيه على بعض الألفاظ الضعيفة المخالفة لما صح.

(١٥) يُنظر: الجامع (٣٤٧/٢).

(١٦) يُنظر: تقريب التهذيب (٧٢٩٤).

(١٧) يُنظر: (١٣٧/٥).

والطريق لا يصح إلى الواسطي، ففيه موسى ين زكريا التستري، قال عنه الدارقطني: متروك(١٨).

وقد خالفه عبدالله بن عيسى الخزاز، فرفعه، والخزاز ضعيفٌ(١٩)، وفي الإسناد إليه أيضًا، موسى بن زكريا التستري. ولكن توبع يونس على الرفع؛ تابعه عوف الأعرابي، وهشام بن حسان.

الخامسة والسادسة: عثمان بن سعيد، وأبو الليث مولى كثير بن الصلت، عن أبي هريرة ﷺ.

والراوي عنهما شعيبُ بن الحبحاب، وقد اختلف عليه وروايتهما لم أقف عليها موصولة، والراوية المرفوعة أيضًا فيها صالح بن عبدالكبير، وهو مجهول(٢٠).

فخلاصة الكلام؛ أنَّه لا يصح عن أبي هريرة ﷺ، موقوفًا، ورفع الحديث عنه أكثر وأشهر.

وأما جعل الحديث عن ابن عمر رضي الله عنهما، مرفوعًا، فقد روي من طريقين:

الأولى: أبو صالح السمان، ورواه عنه الأعمش، وعنه: أبو عبيدة عبدالملك بن معن-فيما رواه عنه ابنه، فيما رواه ابن نمير، فيما رواه محمد بن أيوب-، وزياد البكائي، وحبان بن علي، ومندل بن علي.

فأما أبو عبيدة، فالصواب عنه جعله من مسند أبي هريرة ﷺ، إذ أنَّ محمد بن أيوب خولف في ذلك، فقد خالفه فهد بن سليمان بن يحيى، ومحمد بن علي بن داود، ومحمد بن أيوب بن يحيى، ثقة(٢١)، ولكن روايته وقعت كما نقله الرافعي في فوائد أبي نصر حاجي بن الحسين، ولم أقف لأبي نصر هذا على ترجمة تكشف عن حاله، ولو صح الإسناد إلى محمد بن أيوب، فقد خالفه ثقتان(٢٢).

وأما زياد البكائي، فهو ليّن الحديث في غير ابن إسحاق(٢٣)، وأما حبان بن علي، فضعيف(٢٤)، وأخوه مندل بن

(١٨) يُنظر: سؤالات الحاكم (ص١٠٩)، لسان الميزان (١٩٨/٨).
(١٩) يُنظر: تقريب التهذيب (٣٥٢٤).
(٢٠) يُنظر: تقريب التهذيب (٢٨٧٤).
(٢١) يُنظر: الجرح والتعديل (١٩٨/٧).
(٢٢) يُنظر في ترجمتهما: تاريخ الإسلام (٤١٨/٦، ٥٨٨).
(٢٣) يُنظر: تقريب التهذيب (٢٠٨٥).
(٢٤) يُنظر: تقريب التهذيب (١٠٧٦).

علي، ضعيفٌ أيضًا(٢٥).

فالراجح عن الأعمش؛ ما رواه أبو عبيدة عبدالملك بن معن، وعمار بن محمد، عنه، عن أبي صالح، عن أبي هريرة ﷺ، وتوبع الأعمش عليه؛ تابعه سُمَيٌّ، وسهيل بن أبي صالح.

الثانية: سالم البرَّاد، ورواه عنه: إسماعيل بن أبي خالد-في رواية جُلِّ أصحابه عنه-.

وقد خالف إسماعيل بن أبي خالد، عبدالملك بن عمير، والقاسم بن أبي بزة، فجعلاه عن سالم، عن أبي هريرة ﷺ، ومع كونِ إسماعيل بن أبي خالد، ثقة، ثبت(٢٦)، إلا أنَّ النَقاد خطأوا روايته، قال علي بن المديني: «والحديث عندي حديث أبي هريرة، وحديث ابن أبي خالد وهم»(٢٧)، وقال البخاري: «وهذا لا يصح؛ لأن الزهري قال عن سالم: إن ابن عمر أنكر على أبي هريرة، حتى سأل عائشة»(٢٨)، وقال-أيضًا-: «رواه عبدالملك بن عمير، عن سالم البراد، عن أبي هريرة، وهو الصحيح، وحديث ابن عمر ليس بشيء؛ ابن عمر أنكر على أبي هريرة حديثه»(٢٩)، وقال الدارقطني: « ورواه عبدالملك بن عمير، والقاسم بن أبي بزة، عن سالم البراد، عن أبي هريرة، وهو أشبه بالصواب»(٣٠)، وقال ابن رجب: « قاعدة في تضعيف حديث الراوي إذا روى ما يخالف رأيه»(٣١)، ثم نقل كلام البخاري من علل الترمذي الكبير، وقال ابن حجر: «أعل البخاري هذا الحديث، ... وقد راج هذا السند على الحافظ الضياء، فأخرج هذا الحديث، في المختارة، وهو معلول كما ترى»(٣٢).

وأما جعل الحديث عن ابن عمر رضي الله عنهما، موقوفًا، فقد رواه وكيع، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن سالم البرَّاد، عن، ابن عمر. وقد خالف وكيع جُلَّ أصحاب إسماعيل بن أبي خالد، فيحتمل أن الخطأ من وكيع، أو من

(٢٥) يُنظر: تقريب التهذيب (٦٦٨٣).
(٢٦) يُنظر: تقريب التهذيب (٤٣٨).
(٢٧) يُنظر: علل الحديث (ص٤٢٠).
(٢٨) يُنظر: التاريخ الكبير (١٢٢/٣)، وإنكار ابن عمر لم يأت من طريق سالم، إنما جاء من طريق نافعٍ وغيره.
(٢٩) يُنظر: ترتيب علل الترمذي الكبير (ص١٤٨).
(٣٠) يُنظر: العلل (٤٠٨/٦).
(٣١) يُنظر: شرح العلل (٨٨٨/٢).
(٣٢) يُنظر: إتحاف المهرة (٤٣٥/٨)، إطراف المسند المعتلي (٣٩٦/٣).

الراوي عنه وهو ابن أبي شيبة، فقد ذكر ثلاث روايات لوكيع، عن ثلاثة من الصحابة، أحدها عن ابن مسعود ﷺ، وروايته المحفوظة هي الوقف، فلعل ابن أبي شيبة حمل رواية ابن عمر، على رواية ابن مسعود، ورواية إسماعيل بن أبي خالد المحفوظ فيها الرفع، ورأيتُ الدارقطني، علَّق رواية وكيع مرفوعة(٣٣)، فإما يكون وقف عليها مرفوعة في غير المصنف، أو يكون ذكرها وإن كانت موقوفة مقابلة لجعل الحديث عن أبي هريرة ﷺ، ففيها قدر مشترك مع من جعله عن ابن عمر ﷺ.

وأما جعل الحديث عن عمر رضي الله عنه مرفوعا، فقد رواه محمد بن فضيل، عن إسماعيل بن أبي خالد-وقرن معه ليث بن أبي سليم-، عن سالم، عن عبدالله بن عمر، عن عمر. وقد استغرب ابن كثير هذا الطريق بعد إخراجه(٣٤)، وفي الطريق إليه راوٍ لم أتبينه اسمه ابن قتيبة، علاوة على أنّ محمد بن فضيل خالف الجَمّ الغفير من أصحاب إسماعيل، وقد روي عن الليث من طريق آخر-سيأتي تخريجه في الشواهد-، فجعله عن سالم بن عبدالله بن عمر، عن أبيه، بدون ذكر عمر(٣٥).

وأما جعل القراريط أربعة فلا يصح ذلك، فقد جاء ذلك من طريق عجلان المدني عن أبي هريرة ﷺ، ورواه عنه ابنه محمد، وعنه راويان:

الأول: معدي بن سليمان، وقد قال عنه أبو زرعة: «واهي الحديث يحدث عن ابن عجلان بمناكير»، وذكره ابن حبان في المجروحين، وأورد هذا الحديث في ترجمته وقال: «كان ممن يروي المقلوبات عن الثقات والملزقات عن الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد»(٣٦).

قال مسلم بن الحجاج: «فهذه الرواية، المتقنون من أهل الحفظ على خلافها، وأنهم لم يذكروا في الحديث إلا قيراطين، قيراط لمن صلى عليها ثم يرجع، ولمن انتظر دفنها قيراطان. كذلك روى أصحاب أبي هريرة، عن أبي هريرة عن النبي

(٣٣) يُنظر: العلل (٤٠٨/٦).
(٣٤) يُنظر: مسند الفاروق (٣٤١/١).
(٣٥) وهو الذي ذكره الدارقطني في العلل (٤٠٨/٦)، ومما ذكره أيضًا ولم يذكر من الذي رواه: وقال قائل: عن إسماعيل بن أبي خالد، عن سالم بن عبدالله بن عمر، عن ابن عمر، ووهم في ذلك.
(٣٦) يُنظر: الجرح والتعديل (٤٣٨/٨)، المجروحين (٣٨١/٢).

ﷺ. ويروى عن غير أبي هريرة عن النبي ﷺ بوجوه ذوات عدد...فأما حديث معدي بن سليمان في روايته من ذكر أربعة قراريط فلم يواطأ عليه من وجه من الوجوه المعروفة، وخولف في إسناده عن ابن عجلان»، وقال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم رواه إلا معدي، عن ابن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة»، وقال الحافظ الناجي: « والآفة منه-أي معدي-وبالجملة؛ فهذا اللفظ منكر مخالف للأحاديث المشهورة»(٣٧).

والثاني: عبدالعزيز بن مسلم القسملي، ولم أقف على روايته إلا عند ابن الجوزي في كتابه المسلسلات! وفي الإسناد إليه هناد بن إبراهيم، قال عنه الذهبي: «روى الكثير بعد الخمسين وأربع مِئَة إلا أنه راوية للموضوعات والبلايا، وقد تكلم فيه»، واتهمه ابن الجوزي بوضع حديثين وأنَّه غير ثقة(٣٨).

وفيه سهل بن يحيى الأهوازي، لم أقف له على ترجمة.

وأما ترتيب القيراطين على حمل الجنازة من العلو، والحثي في القبر، والقعود حتى أن يؤذن للشخص، فلا يصح، فقد جاء ذلك من طريق عبدالله بن هرمز، وعبدالله بن هرمز الراوي عن أبي هريرة ﷺ، لم أعرفه، علاوة على أنَّ في الإسناد إليه ابن لهيعة، وهو ضعيف الحديث(٣٩)، وقد ضعف هذا الإسناد ابن حجر(٤٠).

وأما ترتيب القيراط الثاني على الوضع في اللحد أو القبر، فجاء من أربعة طرق:

الأولى: معمر بن راشد، عن الزهري، عن الأعرج، عن أبي هريرة ﷺ، وخالفه يونس بن يزيد، فذكر الدفن.

ومعمر، ويونس، كلاهما من المقدمين في الزهري، والثناء على معمر أكثر(٤١)، ومما قد يرفع من رواية يونس أن هذا اللفظ الذي ذكره معمر لم يأت في الطرق الأخرى للحديث، فلعل يونس قد ضبط الحديث ورواه من كتابه، ويونس صحيح الكتاب عن الزهري، وأثنى على كتابه ابن المبارك، وهو من الرواة عنه لهذا الحديث(٤٢)، ومعمر رواها من

(٣٧) يُنظر: التمييز (ص١٢٦)، مسند البزار (١٠٢/١٥)، عجالة الإملاء (ص٥٩٧).
(٣٨) يُنظر: الموضوعات (٩٧/٣)، ميزان الاعتدال (٦٤/٥)، الكشف الحثيث (ص٢٧٣).
(٣٩) يُنظر: الكاشف (٢٩٣٤).
(٤٠) يُنظر: فتح الباري (١٩٣/١).
(٤١) يُنظر: شرح علل الترمذي (٦٧١/٢).
(٤٢) يُنظر: تهذيب الكمال (٥٥٤/٣٢). وقد ذكر عن يونس أنه يؤدي الألفاظ، وليس بحافظ لحديثه، وإنما اعتماده على كتابه، بخلاف

حفظه، لا سيما أنّها جاءت عن معمر في طريق آخر كما سيأتي.

الثانية: عبدالرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة ﷺ، وخالفه عبدالأعلى بن عبدالأعلى، فذكر الدفن. وجاء الحديث من رواية الزجاج ولم أقف على متنها، ورواية ابن المبارك، واقتصر فيه على القطعة الأولى، ورواية هشام بن يوسف وهي في نسخة من نسخ صحيح البخاري، ويظهر أن متنها كمتن رواية الأعرج والمقبري، بذكر الدفن لأنها سيقت معها.

وتوبع عبدالأعلى على روايته متابعة قاصرة؛ تابعه محمد بن أبي حفصة، عن الزهري، به.

وعبدالرزاق من مقدمي أصحاب معمر(٤٣)، وعبدالأعلى بصري، ورواية البصريين عن معمر متكلمٌ فيها وفيها اضطراب(٤٤)، لكن مما يقوي رواية عبدالأعلى، متابعة ابن أبي حفصة–وهو صدوق يخطئ(٤٥)– لمعمر عليها، وإن ثبتت رواية هشام بن يوسف فمتابعة قوية لرواية عبدالأعلى.

الثالثة: إسحاق الأزرق، عن عوف الأعرابي، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة ﷺ، وخالفه يحيى القطان، وغندر، وروح، وغيرهم، فذكروا الدفن، فروايتهم هي المحفوظة.

الرابعة: أحمد ابن حنبل، ومحمد بن حاتم، ومحمد بن أبي بكر، ومحمد بن بشار، وبشر بن هلال، عن يحيى القطان، عن يزيد بن كيسان، عن أبي حازم، عن أبي هريرة ﷺ، وخالفهم عمرو بن علي، وعبيدالله القواريري، فذكرا الدفن. ورواه عدي بن ثابت عن أبي حازم، بلفظ: «حتى يفرغ منها».

فأما الاختلاف على يحيى، فيحتمل أن يكون يحيى القطان رواها على الوجهين، لا سيما وأنَّ من روى رواية الدفن، عمرو بن علي الفلاس، وهو من عِلية أصحاب القطان، ومرة أخطأ القطان في حديث، فلما كان من الغد، قال

معمر فقد كان يحفظ الألفاظ لا يؤدي. انظر الكلام حول هذا المصطلح "يؤدي الألفاظ": الجرح والتعديل للدكتور اللاحم (ص٤٠٨، ٤٠٩).

(٤٣) يُنظر: شرح علل الترمذي (٢/٧٠٦).

(٤٤) يُنظر: شرح علل الترمذي (٢/٧٦٦).

(٤٥) يُنظر: تقريب التهذيب (٥٨٢٦).

لعمرو بن علي من بين أصحابه وفيهم ابن المديني وأشباهه: «أُخطِئُ في حديث، وأنت حاضرٌ فلا تُنْكِر!»(٤٦).

وإذا تجاوزنا الاختلاف على يحيى، فإنَّ عدي بن ثابت أرفعُ حالًا من يزيد بن كيسان، فعدي ثقة(٤٧)، ويزيد صدوق يخطئ(٤٨).

فالخلاصة: أنَّ أكثر روايات الحديث عن أبي هريرة ﷺ، تُرتب القيراط الثاني على الدفن أو الفراغ منه، لا مجرد الوضع في القبر أو اللحد، وأقوى ما جاء في الوضع في القبر، رواية معمر، عن الزهري، عن الأعرج.

قال البيهقي: «فأكثر الروايات عن أبي هريرة على الفراغ والدفن»(٤٩).

المطلب الثالث: شواهد الحديث.

الأول: حديث عائشة رضي الله عنها.

تَقَدَّم تخريج حديثها بتصديق أبي هريرة ﷺ، من طريق الوليد بن عبدالرحمن، وأبو سلمة بن عبدالرحمن، ونافع مولى ابن عمر، وخباب صاحب المقصورة. ورواية نافع عند الشيخين، ورواية خباب عند مسلم.

وجاء من طريق مُستغرب عن عائشة رضي الله عنها.

أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٣٩٩/٣)، والترمذي في العلل الصغير (٢٥٥/٦)، والطبراني في مسند الشاميين (٢٨٥٢)، من طريق عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي، عن مروان بن محمد الطاطري، عن معاوية بن سلام، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سعيد مولى المهري ، عن حمزة بن سفينة ، عن السائب، سمع عائشة رضي الله عنها. قال الترمذي عقبه: «قلت لأبي محمد عبدالله بن عبدالرحمن: ما الذي استغربوا من حديثك بالعراق؟ فقال: حديث السائب، عن عائشة، عن النبي ﷺ، فذكر هذا الحديث...وهذا حديث قد روي من غير وجه عن عائشة عن النبي ﷺ، وإنما يستغرب هذا الحديث لحال إسناده لرواية السائب، عن عائشة، عن النبي ﷺ».

(٤٦) يُنظر: تهذيب التهذيب (١٦٧/١٠).
(٤٧) يُنظر: تقريب التهذيب (٤٥٣٩).
(٤٨) يُنظر: تقريب التهذيب (٧٧٦٧).
(٤٩) يُنظر: السنن الكبير (٢٧٩/٧).

الثاني: حديث ثوبان ﷺ.

أخرجه الطيالسي (١٠٨٧)-ومن طريقه أبو نعيم في مستخرجه على مسلم (٢١٢١)، والبيهقي في شعب الإيمان (٨٨٠٧)-، وابن أبي شيبة (١١٧٣٧)، وأحمد (٢٢٣٧٦، ٢٢٣٨٤، ٢٢٤٣٥، ٢٢٤٤١، ٢٢٤٥٤، ٢٢٤٥٤)، ومسلم (٩٤٦)، وابن ماجه (١٥٤٠)، والحكيم الترمذي في نوادر الأصول (٤١٢)، والبزار (٤١٥٩)، والروياني (٦٠٦)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٢٦٩)، والفاكهي في حديثه عن ابن أبي مسرّة (١٨٩)-ومن طريقه ابن بشران في أماليه (٧٢٧/الجزء الأول)-، وابن شاذان في الجزء الثاني من فوائده (٢٢/مخطوط)، وأبو نعيم في مستخرجه على مسلم (٢١٢١، ٢١٢٢) وفي حلية الأولياء (٥٨/٩)، والبيهقي (٦٨٣١) وفي شعب الإيمان (٨٨٠٧) -واللفظ لمسلم-، من طريق قتادة، عن سالم بن أبي الجعد، عن معدان بن أبي طلحة اليعمري، عن ثوبان، مولى رسول الله ﷺ ، أن رسول الله ﷺ قال: «**من صلى على جنازة فله قيراط، فإن شهد دفنها فله قيراطان، القيراط مثل أحد**»، وسئل النبي ﷺ عن القيراط، فقال: «**مثل أحد**».

والحديث في صحيح مسلم، وقال البزار: « وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن رسول الله ﷺ بهذا اللفظ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، وإسناده حسن عن ثوبان».

الثالث: حديث أبي بن كعب ﷺ.

أخرجه ابن أبي شيبة (١١٧٣٥)، وأحمد (٢١٢٠٢)، وأحمد بن منيع-كما في مصباح الزجاجة (٣٧/٢)-، وابن ماجه (١٥٤١)، وأبو يعلى-كما في مصباح الزجاجة (٣٧/٢)-، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٢٦٧)، والمحاملي في أماليه (٤٧٢/رواية ابن البيع)، والشاشي (١٤٨٢)، من طريق حجاج بن أرطاة، والطبراني في الأوسط (٥٥٤)-ومن طريقه الضياء في المختارة (١١٦٧، ١١٧٠)-، من طريق الشيباني، والدارقطني في الأفراد (٦٠٨/أطرافه)، من طريق إسماعيل بن أبي خالد، ثلاثتهم (حجاج، والشيباني، وإسماعيل)، عن عدي بن ثابت، عن زر بن حبيش، عن أبي بن كعب، قال: قال رسول الله ﷺ: «**من صلى على جنازة فله قيراط، ومن تبعها حتى تدفن فله قيراطان، القيراط مثل أحد**». واللفظ لحجاج-عند ابن أبي شيبة-، وزارد الشيباني: «**ومن أكل من هذه البقلة فلا يقربن مسجدنا**».

فأما الطريق الأولى؛ ففيها حجاج بن أرطاة، مُتكلم فيه، كثير التدليس، ولم يصرح بالتحديث(٥٠).

وأما الطريق الثانية: فظاهر إسناد الطبراني الصحة، لكنّه قال عقبه: «لم يرو هذا الحديث عن الشيباني إلا جرير».

وأما الطريق الثالثة: فقال عنها الدارقطني: «غريب من حديث إسماعيل بن أبي خالد، عن عدي بن ثابت عنه، تفرد به إبراهيم بن أبي يحيى عنه». وإبراهيم بن أبي يحيى؛ متروك(٥١).

الرابع: حديث البراء بن عازب رضي الله عنهما.

أخرجه ابن أبي شيبة (١١٧٤٢)، وأحمد (١٨٥٩٦)، وسمويه في فوائده (٣١)، والفسوي في المعرفة والتاريخ (١٢٢/٣)، وعبدالله بن أحمد في زوائده على المسند (١٨٥٩٦، ١٨٥٩٧)، والنسائي (١٩٥٦) وفي الكبرى (٢٢٧٢)، والروياني (٤٢٦، ٤٢٧)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٢٦٤)، والطبراني في الأوسط (١٦٦٤، ٧٩٩٨)، والمزكي في المزكيات (٦)، وابن الأثير في أسد الغابة (٢٠٥/١)، -واللفظ لابن أبي شيبة-، من طريق عبثر بن القاسم ، عن برد بن أبي زياد، عن المسيب بن رافع، قال: سمعت البراء بن عازب، يقول: قال رسول الله ﷺ: «**من صلى على جنازة فله قيراط، ومن تبعها حتى تدفن فله قيراطان**».

وإسناده صحيح، اجتباه النسائي، وتفرد به عبثر؛ قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن المسيب بن رافع إلا برد، تفرد به: عبثر، ولا يُروى عن البراء إلا بهذا الإسناد». وقد صححه ابن حجر(٥٢).

الخامس: حديث أبي سعيد الخدري ﷺ.

أخرجه ابن أبي شيبة (١١٧٤٠)، وأحمد (١١٢١٨، ١١٩٢٠)، والنسوي في الأربعين (٢٩)(٥٣)، وابن المنذر في الأوسط (٢٩٩٥)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٢٥٨، ١٢٥٩)، والمخلدي في الفوائد المنتخبة

(٥٠) يُنظر: تهذيب التهذيب (٨٤٤/٢)، تقريب التهذيب (١١١٩).

(٥١) يُنظر: تقريب التهذيب (٢٤١).

(٥٢) يُنظر: فتح الباري (١٩٦/٣).

(٥٣) وقع اسم الراوي "محمد بن يوسف بن عبدالله" عنده "يوسف بن عبدالله"، ونبه المحقق على ذلك وأنَّه كذلك في نسخ الكتاب الخطية الثلاث.

(ق٢٤٧أ)، من طريق محمد بن يوسف بن عبدالله بن سلام، وأحمد (١١١٥٢)، والبزار (٨٢٤/كشف الأستار)، وأبو القاسم البغوي في الجعديات (٢٠٠٢)-ومن طريقه ابن المهتدي بالله في مشيخته (٣٧)، وقاضي المارستان في مشيخته (٨٣)، والسلفي في المشيخة البغدادية (١٧٩٨)، من طريق عطية العوفي، كلاهما (محمد، وعطية)، عن أبي سعيد، قال: قال رسول الله ﷺ: «**من أتى الجنازة عند أهلها فمشى معها حتى يصلى عليها فله قيراط، ومن شهدها حتى تدفن فله قيراطان، والقيراط مثل أحد**». واللفظ لمحمد بن يوسف-عند ابن أبي شيبة-.

وكلا الطريقين لا يصح، فالطريق الأولى؛ فيها محمد بن يوسف، وقد ذكره ابن حبان في الثقات، ولم أقف على كلام لأهل العلم في بيان حاله، ولذا قال المُعلمي: لم يوثق توثيقًا يعتد به(٥٤).

والطريق الثانية؛ فيها عطية العوفي، وهو ضعيف(٥٥).

ولعل الحديث بطريقيه لا بأس به، ويشهد له حديث أبي هريرة ﷺ وغيره. وقد صححه ابن حجر(٥٦).

السادس: حديث عبدالله بن مسعود ﷺ.

أخرجه ابن أبي شيبة (١١٧٣٨)، من طريق الجراح بن مليح(٥٧)، والحكيم الترمذي في نوادر الأصول (٤١٣)،

---

(٥٤) يُنظر: التاريخ الكبير (٦٤٩/١)، الجرح والتعديل (١١٨/٨)، الثقات (٣٦٨/٥)، تقريب التهذيب (٦٤١٣)، الأنوار الكاشفة (ص١٣٢).

(٥٥) يُنظر: ميزان الاعتدال (٨٨/٣)، الكاشف (٣٨٢٠).

(٥٦) يُنظر: فتح الباري (١٩٦/٣).

- تنبيه: أخطأ أحد الرواة في هذا الحديث، فرواه عن يحيى المازني، عن أبي سعيد، وقد خالفه غيره، فرووه عن عمرو بن يحيى، عن محمد بن يوسف بن عبدالله بن سلام، عن أبي سعيد، كما هو مثبت في التخريج. يُنظر: علل ابن أبي حاتم (٥٢٥/٣).

(٥٧) وقع الإسناد عند ابن أبي شيبة هكذا: «حدثنا وكيع، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن سالم البراد، عن ابن عمر، وعن هشام، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، **وعن أبيه**، عن عاصم، عن زر، عن عبدالله قالوا: من صلى على جنازة...الخ»، وأثبتُ في التخريج، الجراح بن مليح-وهو والد وكيع-، عن عاصم، مع أنَّه لم يذكر من شيوخه عاصم بن بهدلة، وإنما يُذكر عاصم الأحول، وابن بهدلة قريب الطبقة من الجراح، ويُحتمل أنَّ يكون كلمة "أبيه" تصحيف من "شعبة" ويكون الراوي عنه وكيع مباشرة، وهذا الاحتمال يقويه أنَّ الحديث مشهور عن شعبة بالوقف، وروي عنه مرفوعًا، ولكن بمراجعة طبعات المصنف اتفقت على: "عن أبيه"، فلم أقوَ على إثبات هذا الاحتمال.

والبزار (١٨١١)، وابن شاهين في الترغيب في فضائل الأعمال (٤٠٧)، من طريق عبدالصمد بن عبدالوارث، وعلقه الدارقطني (٢/٣١٠)، عن داود بن إبراهيم العقيلي، وغندر، ويحيى القطان، ومسلم بن إبراهيم، خمستهم (عبدالصمد، وداود، وغندر، والقطان، ومسلم)، عن شعبة، وعلقه الدارقطني (٢/٣١٠)، عن زائدة، وأبو عوانة، وأبي بكر بن عياش، والسلفي في المشيخة البغدادية (٢٧٢٤)، من طريق أبي جعفر الرازي، ستتهم (الجراح، وشعبة، وزائدة، وأبو عوانة، وأبو بكر، وأبو جعفر)، عن عاصمٍ، فجعله شعبة-فيما رواه عنه عبدالصمد، وداود-، عن زر، عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ، قال: «**من صلى على جنازةٍ، فله قيراطٌ، ومن شهدها، فله قيراطان، أصغرهما مثل أحدٍ**». واللفظ لعبدالصمد، عند الحكيم الترمذي.

وجعله أبو جعفر الرازي، عنه، عن أبي صالح، عن أبي هريرة ﷺ، مرفوعًا.

وجعله الباقون، وشعبة-فيما رواه عنه غندر، والقطان، ومسلم-، عنه، عن زر، عن عبدالله ﷺ، موقوفًا.

والراجح عن شعبة وقفه، فهو رواية الثقات عنه، ولو لم نقف على أسانيدها، حتى إنَّ الدارقطني لما ذكر رواية الوقف عن شعبة ذكر رواية ثلاثة ثم قال: وغيرهم، وفيهم غندر، والقطان، وهما من أثبت الناس في شعبة(٥٨).

وقد توبع شعبة على هذا الوجه أيضًا.

وقال البزار عن رواية عبدالصمد: « وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبدالله إلا من هذا الوجه».

وأما رواية أبي جعفر الرازي وجعله من مسند أبي هريرة ﷺ، فغلطٌ؛ فأبو جعفر صدوق سيء الحفظ، والراوي عنه: سلمة بن الفضل الأبرش، صدوق كثير الخطأ، والراوي عنه: محمد بن حميد الرازي، حافظ ضعيف(٥٩).

فالراجح في الحديث أنَّه موقوف على ابن مسعود ﷺ، كما رجح ذلك الدارقطني(٦٠).

وروي من وجه آخر عن ابن مسعود: أخرجه ابن عدي في الكامل (١٦٨٥٤)، عن أحمد بن الحسين بن عبدالصمد الموصلي، عن يحيى بن حكيم، عن عبدالوهاب، عن المهاجر أبي مخلد، عن أبي العالية، عن عبدالله ﷺ، بنحوه.

---

(٥٨) يُنظر: شرح علل الترمذي (٢/٧٠٢).

(٥٩) يُنظر: تقريب التهذيب (٢٥٠٥، ٥٨٣٤، ٨٠١٩).

(٦٠) يُنظر: العلل (٢/٣١٠).

وشيخ ابن عدي، لم أقف على كلام لأهل العلم في بيان حاله، وهو من شيوخ ابن المقرئ، وابن حبان، وغيرهما[٦١]، والمهاجر تكلم فيه بعض النقاد[٦٢].

وقد صحح حديث ابن مسعود ﷺ مرفوعا ابن حجر[٦٣]، ولعله لم يقف على كلام الدارقطني.

السابع: حديث عبدالله بن مغفل ﷺ.

أخرجه أحمد (١٦٧٩٨، ٢٠٥٧٥)، والحكيم الترمذي في نوادر الأصول (٤١٤)، والنسائي (١٩٥٧) وفي الكبرى (٢٢٧٣)، والروياني (٨٧٨، ٨٨٧)، وأبو القاسم البغوي في الجعديات (٣١٧٩)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٢٧٠)، وأبو بكر النصيبي في فوائده (١٥٠/مخطوط)، والخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق (٨٤/٢)، -واللفظ لأحمد في الموضع الأول-، من طريق الحسن، عن عبدالله بن مغفل، قال: قال رسول الله ﷺ: «**من تبع جنازة حتى يصلي عليها، فله قيراط، ومن انتظرها حتى يفرغ منها فله قيراطان**».

والحسن البصري، ثبت سماعه من عبدالله بن مغفل ﷺ[٦٤]. يُنظر: المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس (١٧١٢/٤).

وهذا الحديث جاء عن الحسن من طريقين، من طريق المبارك بن فضالة-صدوق، يُدلس ويسوي-، وأشعث بن عبدالملك الحمراني-ثقة، فقيه-[٦٥].

وقد صحح الحديث الحافظ ابن حجر[٦٦]. يُنظر: فتح الباري (١٩٦/٣).

الثامن: حديث حفصة رضي الله عنها.

أخرجه حميد بن زنجويه في فضائل الأعمال-كما في فتح الباري (١٩٦/٣)-، وضَعّف إسناده، ولم أقف عليه.

---

(٦١) يُنظر: ري الظمآن بتراجم شيوخ ابن حبان (٢٧١/١).
(٦٢) يُنظر: تهذيب التهذيب (٣٥٩/١٣).
(٦٣) يُنظر: فتح الباري (١٩٦/٣).
(٦٤) يُنظر: المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس (١٧١٢/٤).
(٦٥) يُنظر: تقريب التهذيب (٥٣١، ٦٤٦٤).
(٦٦) يُنظر: فتح الباري (١٩٦/٣).

التاسع: حديث عبدالله بن عمر رضي الله عنهما.

أخرجه البزار (٥٨٥٥)، عن خلف بن خليفة، عن عمران بن عيينة، والطبراني في المعجم الأوسط (٨٤٨٧)، من طريق يحي بن سليم الطائفي، كلاهما (عمران، ويحيى) عن إسماعيل بن أمية، وأبو نعيم الأصبهاني في منتخب حديث يونس بن عبيد (٨٢)، من طريق أحمد بن الغمر، عن محمد بن عبدالأعلى، عن معتمر بن سليمان، عن يونس بن عبيد، كلاهما (إسماعيل، ويونس) عن نافع، والبزار (٦٠٦٥)، من طريق ليث بن أبي سليم، عن سالم بن عبدالله بن عمر، وأخرجه الطبراني (١٣/٢٢٥ح١٣٩٥٣)، من طريق جعفر بن ميسرة، عن أبيه، ثلاثتهم (نافع، وسالم، وميسرة)، عن ابن عمر، أن النبي ﷺ قال: «**من صلى على جنازة فله قيراط، ومن انتظرها حتى تدفن فله قيراطان**». واللفظ لنافع-عند البزار-.

وكل هذه الطرق لا تصح، فأما الطرق إلى نافع؛ ففيها خلف بن خليفة هو البصري، لم أقف على كلام لأهل العلم في بيان حاله، سوى ذكر الخطيب البغدادي له في المتفق والمفترق، وشيخه عمران بن عيينة متكلم فيه، ولخص ابن حجر حاله فقال: صدوق له أوهام، وفيها يحي بن سليم الطائفي، وهو صدوق سيء الحفظ، وفيها أحمد بن الغمر، وهو مجهول، ويزادُ في رواية يونس بن عبيد أنَّه روي عنه عن الحسن عن أبي هريرة مرفوعًا وموقوفًا، وكلاهما لا يصح، وإن كان طريق الرفع أقرب؛ لأنه توبع عليها، كما تقدم في دراسة حديث أبي هريرة ﷺ(٦٧).

ومما يدل على نكارة هذا الطريق، أنَّ جرير بن حازم روى هذا الخبر عن نافع، أنه ذكر لابن عمر أنَّ أبا هريرة..الخ ، وقد تقدم تخريجه في حديث أبي هريرة ﷺ، وروايته في الصحيحين وغيرهما.

وأما طريق سالم؛ ففيها ليث بن أبي سليم؛ وهو صدوق اختلط جدًا ولم يتميز حديثه؛ فترك(٦٨).

وأما طريق ميسرة؛ فالراوي عنه ابنه جعفر، وهو ضعيف، منكر الحديث(٦٩).

وروي من طريقين آخرين، عن أبي صالح السمان، وسالم البرَّاد، عن ابن عمر رضي الله عنهما، ولا يصحان، وقد تقدم الكلام عليهما في دراسة حديث أبي هريرة ﷺ.

---

(٦٧) يُنظر: المتفق والمفترق (٢/٨٤٩)، لسان الميزان (١/٥٧٤)، تقريب التهذيب (٥١٦٤، ٧٥٦٣).

(٦٨) يُنظر: تقريب التهذيب (٥٦٨٥).

(٦٩) يُنظر: ميزان الاعتدال (١/٣٨٢).

العاشر: حديث أنس بن مالك ﷺ.

أخرجه أبو يعلى (٤١٦٩)، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (١٦/٥٥٨)، من طريق أبي بكر بن مروان بن الحكم بن يزيد بن عمير الأسيدي، عن عبد الوارث بن سعيد، عن شعيب بن الحبحاب، وأبو يعلى (٤٠٩٥)، من طريق محتسب، عن يزيد الرقاشي، وأبو القاسم بن أبي العقب في فوائده (٩٦/مخطوط)، والطبراني في الأوسط (٧١٢٨)، وابن عدي في الكامل (٦٨٧١)، والشحامي في السباعيات الألف (٩٦)، من طريق روح بن عطاء بن أبي ميمونة، عن أبيه، ثلاثتهم (شعيب، ويزيد، وعطاء)، عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «**من صلى على جنازة كتب له قيراط، فإن انتظر حتى يقضى قضاها كتب له قيراطان**». واللفظ لشعيب.

وهذا حديث لا يصح؛ فأما الطريق الأولى؛ فظاهر إسنادها الصحة، ولكن لها علة، فقد رواه عبيدالله بن عمر القواريري، عن عبدالوارث، فخالف في إسناده-كما تقدم في تخريج حديث أبي هريرة ﷺ-، فجعله عن عبدالوارث، عن شعيب، عن عثمان بن سعيد، عن أبي هريرة ﷺ موقوفًا.

قال أبو حاتم: «هذا حديث منكر؛ وأبي بكر بن مروان: كتبت عنه، ليس به بأس»، وقال أبو علي الحسن بن علي المعمري: «وأراه وهم فيه، وذلك أن عبيدالله بن عمر حدثنا قال: حدثنا عبد الوارث، عن شعيب بن الحبحاب، عن عثمان بن سعيد، عن أبي هريرة موقوفا...الخ»[(٧٠)].

وأما الطريق الثانية؛ ففيها محتسب أبو عائذ، وهو ليّن، وشيخه يزيد الرقاشي، ضعيف[(٧١)].

وأما الطريق الثالثة؛ ففيها روح بن عطاء، ضعفه ابن معين، والنسائي، وقال أحمد: «منكر الحديث»، وقال ابن حبان: «كان يخطئ ويهم كثيرًا، حتى ظهر في حديثه المقلوبات من حديث الثقات، لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد»[(٧٢)]، وقال الطبراني عن هذه الطريق: «لم يرو هذا الحديث عن عطاء بن أبي ميمونة إلا ابنه».

---

(٧٠) يُنظر: علل الحديث (٣/٥٦٠)، تاريخ بغداد (١٦/٥٥٨-٥٥٩).

(٧١) يُنظر: ميزان الاعتدال (٤/٢٣)، تقريب التهذيب (٧٦٨٣).

(٧٢) يُنظر: الضعفاء للنسائي (ص٤٠)، الجرح والتعديل (٣/٤٩٧)، المجروحين (١/٣٧٤).

الحادي عشر: حديث زيد بن ثابت ﷺ.

أخرجه أبو يعلى-كما في جامع المسانيد والسنن (٣٣٦٣)، والمطالب العالية (٨١٠)-، من طريق عبدالمنعم المصري[٧٣]، عن أبي مودود، عن حميد الخراط، عن زيد بن ثابت ﷺ، قال: إنَّ النبي ﷺ قال: «**من صلى على جنازة فله قيراط ومن مشى معها حتى تدفن فله قيراطان**».

ووقع خطأ في الإسناد في كلا الكتابين؛ ففي المطالب تصحفت "المصري" إلى "البصري"، وفي جامع المسانيد وقع هكذا: "عبدالمنعم المصري بن أبي سودة، عن حميد"، والصواب ما أُثبت؛ لأنَّ عبدالمنعم الذي يروي عن أبي مودود، هو ابن بشير الأنصاري المصري.

وهذا إسناد ضعيفٌ جدًا؛ ففيه عبدالمنعم بن بشير المصري، جرحه ابن معين واتهمه، وقال ابن حبان: منكر الحديث جدًا[٧٤]، وإن كان عبدالمنعم هو البصري؛ فهو متروك[٧٥].

الثاني عشر: حديث صفية رضي الله عنها.

أخرجه العقيلي في الضعفاء (٤٧٦٢)، من طريق عطاء بن يزيد، مولى سعيد بن المسيب، عن سعيد بن المسيب، عن صفية، قالت: قال رسول الله ﷺ: «**من اتبع جنازة فله قيراط**»، قلت: بأبي وأمي، وما مثل القيراط؟ قال: «**مثل أحد**». وقال عنه: «لا يصح إسناده... وهذا يروى بغير هذا الإسناد من جهة ثابتة».

الثالث عشر: حديث جابر ﷺ.

أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٩٢٩٢)، وفي مكارم الأخلاق (١٠١)، من طريق الخليل بن مرة، عن إسماعيل بن إبراهيم، عن جابر بن عبدالله، قال: قال رسول الله ﷺ: «**من حفر قبرا بنى الله له بيتا في الجنة، ومن غسل ميتا خرج من الخطايا كيوم ولدته أمه، ومن كفن ميتا كساه الله أثوابا من حلل الجنة، ومن عزى حزينا ألبسه الله**

(٧٣) وقع خطأ في الإسناد في كلا الكتابين؛ ففي المطالب تصحفت "المصري" إلى "البصري"، وفي جامع المسانيد وقع هكذا: "عبدالمنعم المصري بن أبي سودة، عن حميد"، والصواب ما أُثبت؛ لأنَّ عبدالمنعم الذي يروي عن أبي مودود، هو ابن بشير الأنصاري المصري.

(٧٤) يُنظر: المجروحين (١٤٤/٢)، ميزان الاعتدال (٥٨٢/٢).

(٧٥) يُنظر: تقريب التهذيب (٤٢٣٤).

التقوى وصلى على روحه في الأرواح، ومن عزى مصابا كساه الله حلتين من حلل الجنة لا يقوم لهما الدنيا، ومن اتبع جنازة حتى يقضى دفنها كتب له ثلاثة قراريط، القيراط منها أعظم من جبل أحد، ومن كفل يتيما أو أرملة أظله الله في ظله وأدخله جنته».

وإسناده ضعيفٌ؛ لحالِ الخليل بن مرة، فهو ضعيف(٧٦)، وقال الطبراني عقبه في الأوسط: « لم يرو هذا الحديث عن الخليل بن مرة إلا موسى بن أعين، ولا يروى عن جابر إلا بهذا الإسناد. ولم ينسب لنا إسماعيل بن إبراهيم الذي روى هذا الحديث».

الرابع عشر: حديث واثلة بن الأسقع ﷺ.

أخرجه ابن عدي في الكامل (١٥٩٤٨)، من طريق معروف الخياط، عن واثلة بن الأسقع الليثي، قال: قال رسول الله ﷺ: «**من شهد جنازة، ومشى أمامها، وجلس حتى يأخذ بأربع زوايا السرير، وجلس حتى يدفن، كتب له قيراطان من أجر، أخفهما في ميزانه يوم القيامة أثقل من جبل أحد**».

وإسناده منكر؛ لحالِ معروف، فهو ضعيف(٧٧)، وقال ابن عدي بعد أن أورد لمعروفٍ جملة من الأحاديث، منها هذا الحديث: «وهذه الأحاديث لمعروف عن واثلة منكرة جدا،...ومعروف الخياط هذا عامة ما يرويه وما ذكرته، أحاديث لا يتابع عليه».

الخامس عشر: حديث علي ﷺ.

أخرجه ابن شاهين في الترغيب في فضائل الأعمال (٤٠٤)، من طريق عمرو بن مجمع السكوني، عن يونس بن خباب، عن نافع، عن نعيم بن حسين قال: أتى نعيم بن حسين الحسين عائدا، فقال له علي: ما جاء بك؟ قال: جئت عائدا للحسين. قال علي: وفي نفسك ما فيها؟ قال: إنك لا تستطيع أن تغير ما في نفسي. قال علي: وإن كان ذاك فإني لا أدع أن أنصح لك، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إذا أتى الرجل أخاه عائدا محتسبا راغبا شيعه ألف ملك، إن كان نهارا صلوا عليه حتى يمسي، وإن كان ليلا صلوا عليه حتى يصبح، وكان في خراف الجنة**

(٧٦) يُنظر: تقريب التهذيب (١٧٥٧).
(٧٧) يُنظر: تقريب التهذيب (٦٧٩٤).

ما كان عنده، وإن صلى على جنازة كتب له قيراط». قلت: وما القيراط؟ قال: هل رأيت أحدا؟ قلت: نعم. قال: مثله. قال: «**فإن تبعها حتى يواريها كتب له قيراط**». قلت: وما القيراط؟ قال: هل رأيت أحدا؟ قلت: نعم. قال: مثله.

وهذا إسناد ضعيفٌ، ففيه عمرو بن مجمع السكوني، ضعفه أبو حاتم الرازي، والدارقطني، وقال ابن عدي: «وعامة ما يرويه لا يتابع عليه، إما إسنادا وإما متنا»(٧٨)، وفيه يونس بن خباب؛ متكلمٌ فيه، وقال ابن حجر: صدوق يخطئ، ورمي بالرفض(٧٩).

والحديثُ مشهورٌ عن علي ﷺ، مُخَرَّجٌ في السنن والمسانيد، بذكر عيادة المريض فقط(٨٠).

السادس عشر: حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٨٨٠٨)-ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٩٢/٥٣)، من طريق محمد بن سعيد الدمشقي، عن الهيثم بن حميد، عن العلاء بن الحارث، عن عبدالله بن الحارث: أنه خرج في جنازة فيها ابن عباس فصلى عليها، وانصرف رجل من القوم لحاجة، فضرب ابن عباس بمنكبي، وقال: أتدري بكم انصرف هذا؟ قلت: لا أدري، قال: انصرف بقيراط، فقلت: ابن عباس وما القيراط؟ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**من صل على جنازة فانصرف قبل أن يفرغ منها كان له قيراط، فإن انتظر حتّى يفرغ منها، كان له قيراطان، والقيراط مثل أحد في ميزانه يوم القيامة**»، ثم قال: أتعجب من قوله مثل أحد؟ حق لعظمة ربّنا أن يكون قيراطه مثل أحد، ويومه كألف سنة.

وأخرجه الطبراني (١١٣٦٣)، من طريق نافع أبي هرمز، عن عطاء، عن ابن عباس، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**يوضع في ميزانه قيراطان كل قيراط مثل أحد**» -يعني من تبع الجنازة-.

---

(٧٨) يُنظر: الجرح والتعديل (٢٦٥/٦)، الكامل (٥٨٠/٧)، لسان الميزان (٢٢٥/٦).

(٧٩) يُنظر: ميزان الاعتدال (٢٠١/٥)، تقريب التهذيب (٧٩٠٣).

(٨٠) يُنظر على سبيل المثال: مسند أحمد (٦١٢، ٧٠٢)، سنن ابن ماجه (١٤٤٢)، سنن أبي داود (٣٠٩٨)، سنن الترمذي (٩٦٩)، مسند أبي يعلى (٢٦٢).

فأما الطريق الأولى، ففيها محمد بن سعيد، ولم أقف على كلام لأهل العلم في بيان حاله، إلا وصفه بأنَّه من أهل العلم(٨١).

وأما الطريق الثانية؛ ففيها نافع أبو هرمز، وهو ضعيف، ضعفه أحمد، وكذبه ابن معين، وقال أبو حاتم: متروك ذاهب الحديث(٨٢).

السابع عشر: حديث عمر بن الخطاب ﷺ.

أخرجه ابن كثير في مسند الفاروق (٢٠٦)، وتقدم الكلام عليه في دراسة حديث أبي هريرة ﷺ.

(٨١) يُنظر: تقريب التهذيب (٢٦٦/٧).

(٨٢) يُنظر: ميزان الاعتدال (٨/٥).

المبحث الثاني

فقه الحديث

اشتمل هذا الحديث على فوائد كثيرة، سأذكر أبرزها على سبيل الإيجاز:

١- ذهب بعض العلماء أنَّ القيراط الأول، لا يحصل إلا باتباع الجنازة وتشييعها من أهلها والصلاة عليها، قال الطحاوي: «فكان الذي في هذه الآثار من الثواب المذكور فيها للمصلين على الجنازة هو بالتشييع لها من أهلها والصلاة عليها مع ذلك لا بالصلاة عليها خاصة... فإن قال قائل: فقد رويت عن رسول الله ﷺ آثار في هذا المعنى باستحقاق هذا الثواب بالصلاة عليها غير مذكور فيها غير ذلك... فقال هذا القائل: فهذه الآثار فيها ذكر استحقاق القيراط بالصلاة على الجنازة خاصة، أفتجعلون هذا مضادا لما في الآثار الأول من استحقاق ذلك القيراط أنه بالمشي معها من أهلها والصلاة عليها لا بدون ذلك؟ قيل له: ليس هذا عندنا بتضاد ولكنه عندنا ، والله أعلم على حفظ بعض رواتها لما أغفله بقيتهم، فيكون الصحيح عن رسول الله ﷺ مما يستحق به ذلك القيراط هو بالمشي مع الجنازة من أهلها والصلاة عليها ، ويكون ما سوى ذلك مما ليس فيه ذكر المشي معها إغفالا من رواتها ، ومن حفظ شيئا كان حجة على من لم يحفظه»[(٨٣)]، وهو اختيار المحب الطبري[(٨٤)]، وأبي الحسن السبكي[(٨٥)].

وذهب آخرون إلى أنَّ القيراط الأول، يَحصُلُ بالصلاة لوحدها، وهذا اختيار النووي[(٨٦)]، وابن العطار وقال: «وفي قوله ﷺ: "**من شهد الجنازة حتى يصلَّى عليها**" ما يؤذِنُ بما ورد في بعض الروايات، وهو اتباعها من عند أهلها، وأن المراد: شهودها حتى يصلَّى عليها، ولا شك أنَّ من صلى عليها مجردًا، حصل له قيراط، لكن قيراط من شهدها من عند أهلها حتى صُلِّي عليها أكملُ، وكذلك قيراطُ من تبعها حتى يُفرغ من دفنها أكملُ ممن حضر

(٨٣) يُنظر: شرح مشكل الآثار (٣/٢٩٧-٣٠٥).
(٨٤) يُنظر: فتح الباري (٣/١٩٧).
(٨٥) يُنظر: قضاء الأرب في أسئلة حلب (ص٣٩٥).
(٨٦) يُنظر: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (٧/١٣).

الدفن والفراغ منه دون الاتباع، والله أعلم»[٨٧]، وابن الملقن[٨٨]، وابن حجر وقال: «والذي يظهر لي أن القيراط يحصل أيضا لمن صلى فقط؛ لأن كل ما قبل الصلاة وسيلة إليها، لكن يكون قيراط من صلى فقط دون قيراط من شيع مثلا وصلى، ورواية مسلم من طريق أبي صالح، عن أبي هريرة بلفظ: "**أصغرهما مثل أحد**"، تدل على أن القراريط تتفاوت، ووقع أيضا في رواية أبي صالح المذكورة عند مسلم: "**من صلى على جنازة ولم يتبعها فله قيراط**"، وفي رواية نافع بن جبير، عن أبي هريرة عند أحمد: "ومن صلى ولم يتبع فله قيراط"، فدل على أن الصلاة تحصل القيراط، وإن لم يقع اتباع»[٨٩]، وابن النجار وقال: «وللمصلي قيراط وهو أمر معلوم عند الله تعالى»[٩٠].

فالذي يظهر-والله أعلم- أنَّ القيراط يحصل بالصلاة وحدها، ولا شك أن الاتباع لها من أهلها أفضل؛ قال أبو داود: «سمعت أحمد بن حنبل، سئل عمن يذهب إلى مسجد الجنائز، فيجلس يصلي على الجنائز إذا جاءت؟ قال: لا بأس، سمعته غير مرة رخص فيه، وكأنه رأى إذا تبعها من أهلها هو أفضل»[٩١].

٢- وأما حصول القيراط الثاني؛ فالأفضل والأكمل للإنسان أن لا ينصرف إلا بعد الفراغ من دفنها، فأكثر روايات حديث أبي هريرة ﷺ، على الفراغ والدفن، كما تقدم في كلام البيهقي، وكذا جميع الأحاديث الأخرى في الباب ما صح منها وما لم يصح تذكر الدفن أول الفراغ، وليس في شيء منها الوضع في القبر أو اللحد. قال القاضي عبدالوهاب المالكي: «وأما وقت استحقاق القيراط الثاني فيجب أن يكون بالفراغ من الدفن وما يتبعه من صب الماء وغير ذلك، ولأصحاب الشافعي في ذلك ثلاثة أوجه: أحدها: أنه يستحق بوضع الميت في اللحد، والثاني: أنه يستحق بدفنه، وضم التراب عليه.والثالث: أنه يستحق بالفراغ الكلي منه ومن أموره، والدلالة على ما قلناه قوله ﷺ: «**ومن تبعها حتى تدفن فله قيراطان**»، وظاهر هذا يقتضي الفراغ من الدفن وتوابعه، والله أعلم»[٩٢].

---

(٨٧) يُنظر: العدة شرح العمدة (٢/٧٩٢-٧٩٣).

(٨٨) يُنظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح (٣/١٥٠).

(٨٩) يُنظر: فتح الباري (٣/١٩٧)، واعترض عليه العيني، ورد على اعتراضه ابن حجر، يُنظر: عمدة القاري (٨/١٣٠)، انتقاض الاعتراض (١/٤٩٩).

(٩٠) يُنظر: منتهى الإرادات (١/٤١٨).

(٩١) يُنظر: مسائل أبي داود (ص٢١٦).

(٩٢) يُنظر: شرح الرسالة (١/١٢١).

وقال النووي: «ومما يحصل به القيراط الثاني: ثلاثة أوجه -حكاه السرخسي وآخرون من أصحابنا-: أصحها: عند صاحب الحاوي والمحققين: أنه لا يحصُل إلا بالفراغ من الدفن. والثاني: يحصُل بالمواراة باللّبن، وإن لم يُهل عليه الترابُ، قاله القفال والمروزي، واختاره إمامُ الحرمين. والثالث: إذا وضع في اللحد فقط قبل نصب اللّبن، ويحتج لقول القفال، وللثالث: بحديث في صحيح مسلم: أن النبي ﷺ قال: «**من صلى على جنازة فله قيراط، ومن اتبعها حتى توضع في القبر فله قيراطان**»، وفي رواية: «**حتى توضع في اللحد**، ويحتج للأول برواية البخاري ومسلم في هذا الحديث الشريف: «**ومن تبعها حتى يفرغ من دفنها فله قيراطان**» وفي رواية مسلم: «**حتى يفرغ منها**»، ويتأول رواية: «**حتى توضع في القبر، أو في اللحد**» على أن المراد وضعها مع الفراغ، وتكون الإشارة إلى أنه ينبغي أن لا يرجع قبل وصولها إلى القبر، والصحيح المختار: أنه لا يحصل إلا بالفراغ من إهالة التراب وتتميم الدفن، فالحاصل أن للانصراف عن الجنازة أربعة أحوال: الأول: أن ينصرف عقب الصلاة. والثاني: أن ينصرف عقب وضعها في اللحد وسترها باللبن قبل إهالة التراب. والثالث: أن ينصرف بعد إهالة التراب وفراغ القبر. والرابع: أن يمكث عقب الفراغ، ويستغفر للميت، ويدعو له، ويسأل الله تعالى له التثبيت. والرابع: أكمل الأحوال، والثالث: يحصل القيراطين، ولا يحصله الثاني على الأصح، ويحصل بالأول قيراط فقط بلا خلاف، والله أعلم»(٩٣).

وقال ابن حجر: «قوله: «**حتى تدفن**»، ظاهره أن حصول القيراط متوقف على فراغ الدفن، وهو أصح الأوجه عند الشافعية وغيرهم، وقيل: يحصل بمجرد الوضع في اللحد، وقيل: عند انتهاء الدفن قبل إهالة التراب، وقد وردت الأخبار بكل ذلك، ويترجح الأول للزيادة، فعند مسلم من طريق معمر في إحدى الروايتين عنه: «**حتى يفرغ منها**». وفي الأخرى: «**حتى توضع في اللحد**»، وكذا عنده في رواية أبي حازم بلفظ: «**حتى توضع في القبر**»، وفي رواية ابن سيرين، والشعبي: «**حتى يفرغ منها**»، وفي رواية أبي مزاحم عند أحمد: «**حتى يقضى قضاؤها**»، وفي رواية أبي سلمة عند الترمذي: «**حتى يقضى دفنها**»، وفي رواية ابن عياض، عند أبي عوانة: «**حتى يسوى عليها**»؛ أي التراب، وهي أصرح الروايات في ذلك، ويحتمل حصول القيراط بكل من ذلك، لكن يتفاوت القيراط»(٩٤).

(٩٣) يُنظر: فتاوى النووي (ص٧٩-٨٠)، وانظر في ذكر هذه الأحوال وبم يحصل تمام القيراط نحو كلام النووي: البيان في مذهب الشافعي (٣/١١٣-١١٤)، المغني (٣/٣٩٥-٣٩٦)، رياض الأفهام شرح عمدة الأحكام (٣/٢٧٧)، الإعلام بفوائد عمدة الأحكام (٤/٥٢٨).

(٩٤) يُنظر: فتح الباري (٣/١٩٧-١٩٨).

والراوية الثابتة هي رواية الفراغ من الدفن-كما تقدم-، وبناء عليه فهما قيراطان، قيراط للصلاة عليها، وقيراط في اتباعها حتى تُدفن كليًّا.

٣- إذا صُلِيَ على أكثر من جنازة صلاة واحدة، فالذي يظهر-والله أعلم-، أنَّه يحصل له بكل ميت قيراط.

قال أبو الحسن السبكي: «الذي يظهر أنه يحصل له قيراط بكل ميت، نظرا إلى تعدد الجنازة، ولا يمنع من ذلك اتحاد الصلاة، لأن الشارع ربط القيراط بوصف، وهو حاصل في كل ميت، فلا فرق بين أن يحصلا دفعة واحدة أو دفعات، والله أعلم»(٩٥).

وقال السفاريني: « الظاهر: التعدد، ونص عليه غير واحد»(٩٦).

وقال ابن باز: « نرجو له قراريط بعدد الجنائز؛ لقول النبي ﷺ: «**من صلى على جنازة فله قيراط ومن تبعها حتى تدفن فله قيراطان**»، وما جاء في معنى ذلك من الأحاديث، وكلها دالة على أن القراريط تتعدد بعدد الجنائز،...وهذا من فضل الله سبحانه وجوده وكرمه على عباده»(٩٧).

٤- قال ابن العطار: «القيراط: اسم لمقدار معلوم في العرف، وهو جزء من أربعة وعشرين جزءًا، وقد يراد به الجزء مطلقًا، ويكون عبارة عن الحظ والنصيب، فيكون تمثيلًا لجزء من الأجر، ومقدارٍ منه، ألا ترى أنه قال: مثل الجبلين العظيمين، أو مثل أحد؟ وهذا من مجاز التشبيه؛ تشبيهًا للمعنى العظيم بالجسم العظيم، والمقصود من الحديث: أن من صلى على جنازة، فله أجر عظيم من الثواب والأجر، فإن صلى عليها واتبعها حتى تدفن، كان له حظان عظيمان من ذلك؛ إذ قد عمل عملين: أحدهما: صلاته، والثاني: كونه معه إلى أن يدفن»(٩٨).

وقال ابن القيم: «لم أزل حريصا على معرفة المراد بالقيراط في هذا الحديث، وإلى أي شيء نسبته، حتى رأيت لابن

---

(٩٥) يُنظر: قضاء الأرب في أسئلة حلب (ص٣٩٦)، وهذا رأي عدد من فقهاء الشافعية، يُنظر: إرشاد الساري إرشاد الساري (١٦٣/٦)، أسنى المطالب وحشاية الرملي (٣٢٩/١)، نهاية المحتاج (٣١/٣-٣٢). ويُنظر كلامًا لابن حجر في بذل الماعون (ص٢٠١-٢٠٢)، ذكره تفريعًا على تعدد أسباب الشهادة.

(٩٦) يُنظر: كشف اللثام (٣٩٠/٣).

(٩٧) يُنظر: مجموع فتاويه (١٣٦/١٣-١٣٧).

(٩٨) يُنظر: العدة شرح العمدة (٧٩١/٢-٧٩٢).

عقيل فيه كلاما، قال: القيراط نصف سدس درهم مثلا، أو نصف عشر دينار، ولا يجوز أن يكون المراد هاهنا جنس الأجر؛ لأن ذلك يدخل فيه ثواب الإيمان وأعماله كالصلاة والحج وغيره، وليس في صلاة الجنازة ما يبلغ هذا، لم يبق إلا أن يرجع إلى المعهود، وهو الأجر العائد إلى الميت، ويتعلق بالميت صبر على المصاب فيه وبه وتجهيزه وغسله ودفنه والتعزية به، وحمل الطعام إلى أهله وتسليتهم، وهذا مجموع الأجر الذي يتعلق بالميت، فكان للمصلي والجالس إلى أن يقبر سدس ذلك، أو نصف سدسه إن صلى وانصرف.

قلت: كأن مجموع الأجر الحاصل على تجهيز الميت من حين الفراق إلى وضعه في لحده، وقضاء حق أهله وأولاده وجبرهم دينار مثلا، فللمصلي عليه فقط قيراط من هذا الدينار، والذي يتعارفه الناس من القيراط أنه: نصف سدس، فإن صلى عليه وتبعه كان له قيراطان منه، وهما سدسه، وعلى هذا فيكون نسبة القيراط إلى الأجر الكامل بحسب: عظم ذلك الأجر الكامل في نفسه، فكلما كان أعظم كان القيراط منه بحسبه، فهذا بين هاهنا.

وأما قوله صلى الله عليه وسلم: "من اقتنى كلبا إلا كلب ماشية أو زرع نقص من أجره أو من عمله كل يوم قيراط" فيحتمل أن يراد به هذا المعنى أيضا بعينه، وهو نصف سدس أجر عمله ذلك اليوم، ويكون صغر هذا القيراط وكبره بحسب قلة عمله وكثرته، فإذا كان له أربعة وعشرون ألف حسنة مثلا، نقص منها كل يوم ألفا حسنة. وعلى هذا الحساب، والله أعلم بمراد رسوله، وهذا مبلغ الجهد في فهم هذا الحديث»[(٩٩)].

٥- في إنكار ابن عمر على أبي هريرة، وتصديق عائشة لأبي هريرة، رضي الله عن الجميع؛ دلالة على تميز أبي هريرة في الحفظ، وأنَّ إنكار العلماء بعضهم على بعض قديم، وفيه استغراب العالم ما لم يصل إلى علمه، وعدم مبالاة الحافظ بإنكار من لم يحفظ، وفيه ما كان الصحابة عليه من التثبت في الحديث النبوي، والتحرز فيه والتنقيب عليه، وفيه دلالة على فضيلة ابن عمر من حرصه على العلم، وتأسفه على ما فاته من العمل الصالح[(١٠٠)].

(٩٩) يُنظر: بدائع الفوائد (٣/١٠٦٧-١٠٦٨).

(١٠٠) يُنظر: فتح الباري (٣/١٩٥-١٩٦).

الخاتمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فهذه أهم النتائج والتوصيات التي وصلت إليها من خلال هذا البحث:

١. أهميّة التخريج الموسع للحديث، فمن خلاله تُعرف الألفاظ الصحيحة، والروايات السقيمة، ويتبين خطأ ما يُظن أنه من شواهد الحديث، وهو من غلط بعض رواة الحديث الأصل.

٢. أنَّ الثابت في حديث أبي هريرة ﷺ، قيراطان، وما ورد في بعض الطرق أنَّ الأجر أربعة قراريط، فهو لفظ منكر.

٣. أنَّ القيراط الأول يحصل بالصلاة، ولا شك أنَّ من تبعها من بيتها وصلى أفضل ممن اقتصر على الصلاة عليها.

٤. أنَّ القيراط الثاني يثبت بالدفن والفراغ، وهذا هو الأكمل، وعليه أكثر الروايات.

٥. أنَّ القيراط يتعدد بتعدد الجنائز إذا صُلي عليها دفعة واحدة، وفضل الله واسع.

٦. أوصي الباحثين بالاهتمام بإفراد الأحاديث التي تحتاج إلى تحرير ألفاظها بالدراسة الموسعة.

٧. أوصي بإفراد هذا الحديث بالدراسة الفقهية الموسعة، فلم يذكر في البحث إلا بعض مسائله على سبيل الإيجاز.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا) الكتب المطبوعة.

١. إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: مركز خدمة السنة والسيرة النبوية بإشراف د.زهير الناصر، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٢. الأحاديث السباعيات الألف، للشحامي، تحقيق: سامي الأسعد، دار المقتبس، الطبعة الأولى، ١٤٣٨هـ.

٣. أحاديث الشيوخ الثقات، لمحمد بن عبدالباقي الأنصاري المعروف بقاضي المارستان، تحقيق: الشريف حاتم بن عارف العوني، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٤. الأحاديث المائة المشتملة على مائة نسبة إلى الصنائع، تحقيق: مسعد السعدني، دار الطلائع.

٥. الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما، لضياء الدين محمد بن عبدالواحد المقدسي، تحقيق: د.عبدالملك بن عبدالله بن دهيش، دار خضر، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ.

٦. الآداب، للبيهقي، تحقيق: أبو عبدالله السعيد المندوه، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٧. الأربعون، للحسن النسوي، تحقيق: محمد بن ناصر العجمي، دار البشائر، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٨. الأربعون، لمحمد بن أسلم الطوسي، تحقيق: مشعل بن باني المطيري، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٩. إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، للقسطلاني، تحقيق: المكتب العلمي بدار الكمال المتحدة، دار ابن حزم ودار عطاءات العلم، الطبعة الأولى، ١٤٤٢هـ.

١٠. الأسامي والكنى، لأبي أحمد الحاكم، تحقيق: أبي عمر الأزهري، دار الفاروق، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ.

١١. أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، مجموعة محققين، دار الشعب، ١٣٩٠هـ.

١٢. أسنى المطالب في شرح روض الطالب، لزكريا الأنصاري، مع حاشية الرملي، صححه محمد الغمراوي، المطبعة الميمنية، ١٣١٣هـ.

١٣. أطراف الغرائب والأفراد، لابن طاهر المقدسي، تحقيق: جابر السريع، دار التدمرية، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

١٤. إطراف المُسْنِد المُعتَلِي بأطراف المسنَد الحنبلي، لابن حجر، دار ابن كثير.

١٥. الإعلام بفوائد عمدة الأحكام، لابن الملقن، تحقيق: عبدالعزيز المشيقح، دار العاصمة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

١٦. أمالي ابن بشران، لأبي القاسم عبدالملك بن محمد ابن بشران، تحقيق: عادل العزازي، دار الوطن، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

١٧. أمالي المحاملي-رواية ابن يحيى البيع-، لأبي عبدالله الحسين بن إسماعيل الضبي المحاملي، تحقيق: د. إبراهيم القيسي، المكتبة الإسلامية ودار ابن القيم، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ

١٨. انتقاض الاعتراض في الرد على العيني في شرح البخاري، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: حمدي السلفي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

١٩. أنساب الأشراف أو جمل من أنساب الأشراف، لأحمد بن يحيى البلاذري، تحقيق: د.سهيل زكار ود.رياض زركلي، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٢٠. الأنوار الكاشفة لما في كتاب «أضواء على السنة» من الزلل والتضليل والمجازفة، لعبدالرحمن المعلمي، تحقيق: علي العمران، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى عام ١٤٣٤هـ.

٢١. الأوسط من السنن والاجتماع والاختلاف، لابن المنذر، مجموعة محققين بإشراف أحمد بن سليمان بن أيوب، دار الفلاح، الطبعة الثانية، ١٤٣١هـ.

٢٢. بدائع الفوائد، لابن القيم، تحقيق: علي العمران، دار عطاءات العلم، الطبعة الخامسة، ١٤٤٠هـ.

٢٣. بذل الماعون في فضل الطاعون، لابن حجر، تحقيق: أحمد عصام الكاتب، دار العاصمة.

٢٤. بغية الطلب في تاريخ حلب، لابن العديم، تحقيق: المهدي الرواضية، مؤسسة الفرقان، الطبعة الأولى، ١٤٣٨هـ.

٢٥. تاريخ الإسلام، للحافظ الذهبي، تحقيق: د.بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.

٢٦. تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى،

١٤٢٢هـ.

٢٧. تاريخ دمشق، للحافظ ابن عساكر، تحقيق: عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، ١٤١٥هـ.

٢٨. التاريخ الكبير، للإمام البخاري، تحقيق: الدباسي والنحال، الناشر المتميز، الطبعة الأولى، ١٤٤٠هـ.

٢٩. التدوين في أخبار قزوين، لعبدالكريم الرافعي القزويني، تحقيق: عزيز الله العطاردي، دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ.

٣٠. الترغيب في فضائل الأعمال، لابن شاهين، تحقيق: محمد حسن محمد، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

٣١. الترغيب والترهيب، لقوام السنة الأصبهاني، مجموعة محققين، دار اللؤلؤة، الطبعة الأولى، ١٤٤٣هـ.

٣٢. تسعة مجالس من أمالي طراد الزينبي، مطبوع ضمن «مصنفات طراد الزينبي، وأجزاء أخرى»، تحقيق: نبيل جرار، دار أروقة، الطبعة الأولى، ١٤٤٠هـ.

٣٣. تقريب التهذيب، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد بحلب، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٣٤. التمييز، للإمام مسلم، تحقيق: محمد بن علي الأزهري، الفاروق الحديثة–القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م.

٣٥. تهذيب التهذيب، للحافظ ابن حجر العسقلاني، مجموعة محققين، جمعية دار البر، الطبعة الثانية، ١٤٤٣هـ.

٣٦. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ جمال الدين المزي، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.

٣٧. التوضيح لشرح الجامع الصحيح، لعمر بن علي الأنصاري المعروف بابن الملقن، تحقيق: دار الفلاح بإشراف خالد الرباط وجمعة فتحي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.

٣٨. الثقات، لابن حبان البستي، مطبعة دائرة المعارف العثمانية بالهند، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ.

٣٩. جامع الصحيحين بحذف المعاد والطرق، لأبي نعيم الحداد، دار النوادر، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ.

٤٠. جامع المسانيد والسُّنَن الهادي لأقوم سَنَن، لابن كثير، تحقيق: عبدالملك ابن دهيش، دار خضر، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ.

٤١. الجامع لشعب الإيمان، للإمام البيهقي، تحقيق: د.عبدالعلي عبدالحميد حامد، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

٤٢. الجرح والتعديل، لإبراهيم اللاحم، مكتبة الراشد، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

٤٣. الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم الرازي، مطبعة دائرة المعارف العثمانية بالهند ، تصوير دار إحياء التراث.

٤٤. جزء فيه منتخب من حديث يونس بن عبيد، لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق: عبدالله السهلي، دار المقتبس، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ.

٤٥. جزء فيه مجلس من حديث الإمام أبي الحسن علي بن إبراهيم بن داود بن العطار الشافعي، تحقيق: جمال عزون، دار التوحيد، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.

٤٦. جزء فيه مصافحات الإمام مسلم والإمام النسائي، للدمياطي، تحقيق: جاسم الفجي، مكتبة أهل الأثر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥م.

٤٧. الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، للسخاوي، تحقيق: إبراهيم باجس، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٤٨. حديث أبي عبدالله القطان عن شيوخه، المسمى جزء هلال الحفار، تحقيق: أحمد جمال أحمد أبو سيف، الدار الأثرية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.

٤٩. حديث أبي الفضل الزهري، تحقيق: د.حسن البلوط، أضواء السلف، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٥٠. حديث أبي محمد الفاكهي عن أبي يحي بن أبي مسرة عن شيوخه، تحقيق: محمد الغباني، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٥١. حديث علي بن الجعد، لأبي القاسم البغوي، تحقيق: عامر أحمد حيدر، مؤسسة نادر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ. وقد سماه المحقق: مسند ابن الجعد.

٥٢. حديث علي بن حجر السعدي عن إسماعيل بن جعفر المدني، تحقيق: عمر بن رفود السفياني، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ

٥٣. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم الأصبهاني، دار الكتاب العربي، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥هـ.

٥٤. ذكر أخبار أصبهان، لأبي نعيم الأصبهاني، مطبعة بريل بمدينة ليدن ١٩٣٤م، تصوير: دار الكتاب الإسلامي.

٥٥. ذيل تاريخ بغداد، لابن الدبيثي، تحقيق: د.بشار عواد معروف، دار الغرب، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

٥٦. ذيل تاريخ بغداد، لابن النجار، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية.

٥٧. رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام، للفاكهاني، تحقيق: نور الدين طالب، دار النوادر، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ.

٥٨. ري الظمآن بتراجم شيوخ ابن حبان، لشريف التشادي، دار المودة، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.

٥٩. سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، مجموعة محققين، دار الرسالة العالمية، ١٤٣٠هـ.

٦٠. سنن ابن ماجه، لمحمد بن يزيد ابن ماجه القزويني، مجموعة محققين، دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.

٦١. سنن الترمذي، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: د.بشار عواد معروف، دار الجيل، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

٦٢. السنن الصغير، للبيهقي، تحقيق: عبدالمعطي قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية بكراتشي، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٦٣. السنن الكبرى، للنسائي، دار التأصيل، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ.

٦٤. السنن الكبير، للبيهقي، ت: د.عبدالله التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ.

٦٥. سنن النسائي وهي السنن الصغرى، دار التأصيل، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ.

٦٦. سؤالات أبي عبدالله الحاكم النيسابوري للإمام الدارقطني، تحقيق: محمد بن علي الأزهري، الفاروق الحديثة-القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

٦٧. سير أعلام النبلاء، للحافظ الذهبي، مجموعة محققين، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ.

٦٨. شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، للالكائي، تحقيق: أحمد الغامدي، دار طيبة، الطبعة الثامنة، ١٤٢٣هـ.

٦٩. شرح الرسالة، للقاضي عبدالوهاب المالكي، تحقيق: أبي الفضل الدمياطي، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

٧٠. شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي، تحقيق: د.همام عبدالرحيم سعيد، مكتبة المنار، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٧١. شرح مشكل الآثار، للطحاوي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٧٢. صحيح البخاري، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، عناية: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، مصورة عن الطبعة الأميرية، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٧٣. صحيح ابن حبان، تحقيق: محمد علي سونمز وخالص آي دمير، ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ.

٧٤. صحيح مسلم، للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٧٥. الضعفاء، للعقيلي، تحقيق: د.مازن السرساوي، مكتبة ابن عباس، الطبعة الثانية، ٢٠٠٨م.

٧٦. طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، لأبي الشيخ الأصبهاني، تحقيق: عبدالغفور البلوشي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ.

٧٧. الطبقات الكبير، لابن سعد، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة الخانجي-القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٧٨. العدة في شرح العمدة في أحاديث الأحكام، لابن العطار، تحقيق: نظام يعقوبي، دار البشائر، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

٧٩.عجالة الإملاء على الترغيب والترهيب، للناجي، تحقيق: حسين بن عكاشة، مكتبة الصحابة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٨٠.علل الترمذي الكبير بترتيب أبي طالب القاضي، مجموعة محققين، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٨١.العلل لابن أبي حاتم الرازي، مجموعة محققين بإشراف د.سعد الحميد ود. خالد الجريسي، مطابع الحميضي، الأولى، ١٤٢٧هـ.

٨٢.العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للإمام الدارقطني، تحقيق: محمد الدباسي، مؤسسة الريان، الطبعة الثالثة، ١٤٣٢هـ.

٨٣.عمدة القاري شرح صحيح البخاري، للعيني، دار إحياء التراث العربي.

٨٤.غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة، للرشيد العطار، تحقيق: محمد خرفاشي، مكتبة العلوم والحكم، ١٤١٧هـ.

٨٥.فتاوى النووي المسماة بالمسائل المنثورة، ترتيب تلميذه العطار، تحقيق: محمد الحجار، دار البشائر، الطبعة السادسة، ١٤١٧هـ.

٨٦.فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للحافظ ابن حجر، أشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، ١٣٧٩هـ.

٨٧.فوائد أبي جعفر الخلدي-ضمن مجموع فيه ثلاثة أجزاء حديثية-، تحقيق: نبيل جرار، دار البشائر، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ.

٨٨.فوائد سمويه-ضمن مجموع فيه عشرة أجزاء حديثية-، تحقيق: نبيل جرار، دار البشائر، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٨٩.قضاء الأرب في أسئلة حلب، لأبي الحسن السبكي، تحقيق: محمد عالم الأفغاني، المكتبة التجارية، ١٤١٣هـ.

٩٠.القند في ذكر علماء سمرقند، لعمر النسفي، تحقيق: يوسف الهادي، مرآة التراث-إيران، الطبعة الأولى،

١٤٢٠هـ.

٩١.الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للحافظ الذهبي، تحقيق: محمد عوامة وأحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة ومؤسسة القرآن، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

٩٢.الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي الجرجاني، تحقيق: د.مازن السرساوي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ.

٩٣.كشف الأستار عن زوائد البزار، للهيثمي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.

٩٤.الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث، لبرهان الدين الحلبي المعروف بسبط ابن العجمي، تحقيق: صبحي السامرائي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٩٥.كشف اللثام شرح عمدة الأحكام، للسفاريني، تحقيق: نور الدين طالب، وزارة الأوقاف بالكويت، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

٩٦.الكنى والأسماء، للدولابي، تحقيق: نظر الفاريابي، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٩٧.لسان الميزان، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.

٩٨.المتفق والمفترق، للخطيب البغدادي، تحقيق: د.محمد صادق آيدن الحامدي، دار القادري، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٩٩.المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لابن حبان، تحقيق: حمدي السلفي، دار الصميعي، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

١٠٠.مجموع فتاوى ومقالات متنوعة، لابن باز، جمع: محمد الشويعر، رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء بالمملكة العربية السعودية.

١٠١.المدخل إلى السنن الكبير، للبيهقي، تحقيق: محمد عوامة، دار اليسر، الطبعة الأولى، ١٤٣٧هـ.

١٠٢. المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس دراسة تطبيقية ونظرية على مرويات الحسن البصري، للشريف حاتم بن عارف العوني، دار الهجرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

١٠٣. المزكيات، لأبي إسحاق المزكي، تحقيق: أحمد السلوم، دار البشائر، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

١٠٤. مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني، تحقيق: طارق عوض الله، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

١٠٥. مستخرج الطوسي على الترمذي = مختصر الأحكام، للطوسي، تحقيق: أنيس الأندونوسي، مكتبة الغرباء الأثرية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

١٠٦. المستدرك على الصحيحين، للحاكم، تحقيق: فريق علمي بإشراف أشرف المصري، دار المنهاج القويم، الطبعة الأولى، ١٤٣٩هـ.

١٠٧. المسلسلات، لابن الجوزي، تحقيق: عبدالفتاح محمد سرور، دار طيبة، الطبعة الأولى، ١٤٤٥هـ.

١٠٨. مسند أحمد بن حنبل، تحقيق: جماعة من المحققين بإشراف: د.عبدالله التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

١٠٩. مسند أبي داود الطيالسي، تحقيق: د.محمد التركي، دار هجر، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

١١٠. مسند أبي يعلى الموصلي، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ.

١١١. مسند إسحاق بن راهويه، تحقيق: عبدالغفور البلوشي، مكتبة الإيمان، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

١١٢. مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار ، للإمام أبي بكر أحمد بن عمرو البزار، تحقيق: د.محفوظ الرحمن زين الله وعادل سعد، وصبري عبدالخالق الشافعي، مؤسسة علوم القرآن ومكتبة العلوم والحكم ، الطبعة الأولى، عدة سنوات أولها ١٤٠٩هـ.

١١٣. مسند الحميدي، لأبي بكر عبدالله بن الزبير القرشي الحميدي، تحقيق: حسين سليم أسد، دار السقا، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.

١١٤. مسند الروياني، لأبي بكر محمد بن هارون الروياني، تحقيق: أيمن علي أبو يماني، مؤسسة قرطبة، الطبعة

الأولى، ١٤١٦هـ.

١١٥. مسند الشاميين، للطبراني، تحقيق: حمدي السلفي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

١١٦. المسند المستخرج على صحيح مسلم، لأبي نعيم، تحقيق: محمد الشافعي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

١١٧. مسند الشاشي، للهيثم بن كليب الشاشي، تحقيق: د.محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

١١٨. مسند الفاروق أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأقواله على أبواب العلم، لابن كثير، تحقيق: إمام علي إمام، دار الفلاح، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.

١١٩. مشيخة ابن البخاري، لجمال الدين أحمد بن محمد ابن الظاهري البخاري، تحقيق: د.عوض الحازمي، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

١٢٠. مشيخة أبي بكر بن أحمد بن عبد الدائم المقدسي الحنبلي، تحقيق: إبراهيم صالح، دار البشائر، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

١٢١. المشيخة البغدادية، لأبي طاهر السلفي، تحقيق: أحمد فريد أحمد، دار الرسالة بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ.

١٢٢. مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، للبوصيري، تحقيق: محمد الكشناوي، دار العربية، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.

١٢٣. المصنف لابن أبي شيبة، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة ومؤسسة علوم القرآن، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

١٢٤. المصنف، لعبدالرزاق بن همام الصنعاني، دار التأصيل، الطبعة الثانية، ١٤٣٧هـ.

١٢٥. المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: مجموعة باحثين، تنسيق: د.سعد الشثري، دار العاصمة ودار الغيث، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

١٢٦. معجم أبي يعلى الموصلي، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

١٢٧.المعجم الأوسط، للطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله وعبد المحسن الحسيني، دار الحرمين- القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

١٢٨.المعجم الصغير، للطبراني، ومعه "الروض الداني" تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمرير، المكتب الإسلامي- دار عمار، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

١٢٩.المعجم الكبير، للطبراني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية بالقاهرة، الطبعة الثانية، والجزء١٣ و١٤، تحقيق: فريق بإشراف د.سعد الحميّد ود.خالد الجريسي.

١٣٠.المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ.

١٣١.مكارم الأخلاق، للطبراني، تحقيق: أبي بسطام محمد بن مصطفى، دار البشائر، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ.

١٣٢.المنتقى، لابن الجارود، تحقيق: عبدالله البارودي، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

١٣٣.منتهى الإرادات في جمع المقنع مع التنقيح وزيادات، لابن النجار، تحقيق: عبدالله التركي، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

١٣٤.المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للنووي، دار إحياء التراث، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ.

١٣٥.الموضوعات، لابن الجوزي، تحقيق: نور الدين شكري، أضواء السلف، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

١٣٦.موضح أوهام الجمع والتفريق، للخطيب البغدادي، تحقيق: عبدالمعطي قلعجي، دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

١٣٧.ميزان الاعتدال، للحافظ الذهبي، مجموعة محققين، مؤسسة الرسالة العالمية بدمشق، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.

١٣٨.نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، للرملي، دار الفكر، ١٤٠٤هـ.

١٣٩.نوادر الأصول في معرفة أحاديث الرسول، للحكيم الترمذي، تحقيق: محمود تكلة، دار النوادر، الطبعة

الأولى، ١٤٣١هـ.

١٤٠.هدى الساري مقدمة فتح الباري، مطبوع مع فتح الباري.

ثانيًا) المخطوطات.

١٤١.أحاديث أبي عمران موسي بن هارون البزاز، لأبي بكر بن لال، مجاميع المدرسة العمرية، في المكتبة الظاهرية، [مجاميع ٤٠].

١٤٢.الأحاديث المختارة، للضياء المقدسي، مكتبة الظاهرية، برقم (٩٣٣٥).

١٤٣.الجزء الأول من فوائد أبي القاسم ابن أبي العقب الهمداني، منشور في برنامج جوامع الكلم، الإصدار الرابع.

١٤٤.الجزء الثاني من الفوائد المنتقاة العوالي الحسان والغرائب، لابن شاذان، منشور في برنامج جوامع الكلم، الإصدار الرابع.

١٤٥.الجزء السادس من حديث شيبان بن فروخ وغيره، لأبي بكر الباغندي، مجاميع المدرسة العمرية، في المكتبة الظاهرية، [مجاميع ١١٥].

١٤٦. جزء فيه من حديث علي بن عاصم عن شيوخه، منشور في برنامج جوامع الكلم، الإصدار الرابع.

١٤٧.حديث سفيان بن عيينة-الجزء الثاني- رواية الطائي، منشور في برنامج جوامع الكلم، الإصدار الرابع.

١٤٨.فوائد ابن دحيم، منشور في برنامج جوامع الكلم، الإصدار الرابع.

١٤٩.فوائد أبي بكر عبد الله بن محمد بن زياد النيسابوري، مجاميع المدرسة العمرية، في المكتبة الظاهرية، [مجاميع ١٨].

١٥٠.فوائد أبي بكر النصيبي، منشور في برنامج جوامع الكلم، الإصدار الرابع.

١٥١.الفوائد المنتخبة من أصول مسموعات الحسن بن أحمد المخلدي-انتخاب البحيري، مجاميع المدرسة العمرية، في المكتبة الظاهرية، [مجاميع ٨٤].

١٥٢.مشيخة دانيال بن منكلي، مجاميع المدرسة العمرية، في المكتبة الظاهرية، [مجاميع ٩].